



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في سلطنة عمان

أ.د. علي بن شرف الموسوي
أستاذ التقنيات التربوية المساعد- كلية التربية
نائب المدير للتطوير التعليمي- مركز تقنيات التعليم
جامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان

*

*

1.1. مقدمة الدراسة

1.1 تمهيد

تشكّل المرأة (49.5%) من السكان العمانيين؛ وقد حظيت المرأة العمانية منذ انطلاقة النهضة العمانية بعناية فائقة، من لدن جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، إذ فتحت أمامها فرص كاملة للتعليم بكل مراحل ومستوياته والعمل في مختلف المجالات والمشاركة في مسيرة البناء الوطني، وقد تجسد ذلك على نحو واضح من خلال رؤية تركز على الثقة الكاملة في قدرات المواطن العماني من ناحية والعمل على الاستفادة القصوى من الموارد البشرية العمانية من ناحية أخرى. وقد أكد جلالته اهتمامه بدورها حين قال: "ولم يغب عن بالنا تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع".

وقد شجعت الحكومة والمجتمع خروج المرأة للحياة العامة للتعلم حتى مراحلها العليا والعمل في مختلف الوظائف والمهن وبنسب متكافئة لحد بعيد مع الرجل؛ مما مكّنها من المشاركة في بناء وتنمية مجتمعها وممارسة الحقوق التي منحت لها وترجمتها من مجرد نصوص قانونية إلى واقع ملموس، واجتهدت المرأة العمانية في الاستفادة من هذه الفرص مستفيدة من ثقة القيادة والمجتمع بأكملها.

وقد انضمت السلطنة لمنظمة المرأة العربية إيماناً منها بأهمية الدفع بالعمل العربي المشترك، والنهوض بالمرأة على المستوى الإقليمي في مختلف المجالات. وفي إطار سعي المنظمة لرصد واقع المرأة في العالم العربي؛ فقد وجهت الباحث بإجراء هذه الدراسة المسحية حول المشاريع المتعلقة بالمرأة العمانية في مجال التعليم - كما سيأتي.

1.2. الهدف العام للدراسة

تهدف الدراسة إلى تقصّي قطاعات المشاريع التالية التي تمت أو جاري العمل بها في مجال التعليم: محو أمية الإناث، وتنمية المهارات الحياتية للمرأة، ومحو أميتها التقنية، والتعليم المستمر المقدم لها؛ وذلك بغرض توفير معلومات محددة وشاملة حول تلك القطاعات.

وقد تم استثناء قطاع ظاهرة تسرب الإناث من المدارس لعدم تمثيلها "ظاهرة" في السلطنة فضلاً عن وجود مشاريع تتعلق بها؛ وذلك طبقاً للمعايير الموضوعية للمشاريع في مجال التعليم. عليه سيقصر البحث على القطاعات الأربع المتبقية.

1.3. أسئلة الدراسة

تضع الدراسة على الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما المشاريع التعليمية التي تمت أو جاري العمل بها في القطاعات المذكورة أعلاه بسلطنة عمان؛ ضمن المعايير التالية:

- السنوات العشر الأخيرة (1995-2005)؟
- الحكومية وغير الحكومية؟
- المدينة والريف والبدو؟
- بموازنة بين (آلاف) وأكثر من (3) ملايين دولار أمريكي؟

- ما مدى فاعلية هذه المشاريع التعليمية من حيث:
 - الأهداف التي حققتها؟
 - الأهداف التي فشلت في إنجازها؟
 - محفزات ومعوقات تنفيذها؟
- ما القضايا النسوية التعليمية الأولى بالواجهة في سلطنة عمان؟
- ما قطاعات المرأة التعليمية التي يجب أن تستهدف بالمشاريع المستقبلية؟
- ما مجالات التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة في السلطنة من أجل النهوض بالمرأة وبين الأقطار العربية؟
- ما المشكلات التي واجهتها هذه الدراسة المسحية -إن وجدت-؟

1.4. مبررات إجراء الدراسة وأهميتها

- تنبثق أهمية الدراسة مما يلي:
- توجيه الاهتمام نحو إجراء مسح شامل للمشاريع التعليمية المنفذة في القطاعات التالية: محو أمية الإناث، وتنمية المهارات الحياتية للمرأة، ومحو أميتها التقنية، والتعليم المستمر المقدم لها.
 - التمهيد لوضع رؤية شاملة للمشاريع التعليمية في السلطنة والعالم العربي.
 - إبراز القضايا والمشكلات والمقترحات لإنجاز هذه المشاريع وتحقيق أهدافها.
 - مساعدة منظمة المرأة العربية على ترتيب الأولويات وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والتعاون والتنسيق بما يتيح لها وضع قاعدة عريضة من المعايير الموحدة ذات الطابع الشمولي والمقارن لاقتراح وتنفيذ المشاريع التعليمية على مستوى الدول الأعضاء.

1.5. منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج النوعي التقويمي (Qualitative Evaluative Research) القائم على: تحليل المحتوى، ورصد نقاط القوة والضعف، لتحقيق أهدافها.

1.5.1. مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الأفراد العاملين في المشاريع التعليمية التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في قطاعات التعليم والتدريب بسلطنة عمان. أما عينة الدراسة فقد كانت "قصديّة" على شكل "مجموعات مركزة"، وتكونت من المسؤولين والمشرفين المباشرين لهذه المشاريع. وقد بلغ العدد الإجمالي لأفراد عينة الدراسة (17) منهم: (6) مدراء دوائر، و(4) مشرف، و(4) رئيس قسم، و(1) نائب مدير، و(1) فني، و(1) والي.

1.5.2. أدوات الدراسة وطرق تحليلها

- استخدمت "دراسة الحالة أو الحالات" (Case Studies) كتصميم للمنهج النوعي التقويمي للبحث المتبع في هذه الدراسة، وذلك باستخدام الأدوات التالية:
- تحليل المحتوى (Content Analysis): وذلك بتحليل محتوى المعلومات والأدبيات، التي تم تجميعها من مختلف المصادر على الشبكة العالمية والكتب والنشرات

- الصادرة عن المشاريع التعليمية التي تمت أو جاري العمل بها، والمتماشية مع المعايير الموضوعية.
- استبيان للآراء مسبق البناء (Structured Opinionnaire): وضعته منظمة المرأة العربية وتم تحكيم مفرداته من قبل الخبراء العرب.
 - المجموعات المركزة (Focused Groups): حيث تم تنظيم آراء العينة القصدية كمجموعات مبحوثة.
 - إجراء المقابلات مع المختصين والمسئولين: وهي مقابلات جزئية وغير مخططة (Semi-Structured Interviews): تمت متزامنة أو بعد انتهاء أفراد العينة من إكمال استبيان الآراء.

وبعد الانتهاء من إدارة الاستبيان ميدانيا، تم تحليل البيانات باستخدام منهج نوعي لتحليل البيانات؛ والمعلومات المستنتجة من آراء العينة وتعرف مضامينها لإيجاد الأنماط والتوجهات العامة لتلك الآراء؛ ورصد مدى تحقق الأهداف، ورصد نقاط الضعف والقوة، للحكم على فاعلية المشاريع.

2. تحليل محتوى الأدبيات

2.1. تمهيد

نقوم في هذا الفصل بتحليل محتوى الوثائق التي تم جمعها وذلك بغرض تعرف المشاريع التعليمية التي ينبغي التركيز عليها في العمل الميداني؛ كما تساعدنا على تحليل الوضع الفعلي لهذه المشاريع من وجهة نظر الأدبيات المطبوعة والمقروءة والتي أصدرتها المؤسسات في مجتمع الدراسة.

2.2. المرأة العمانية في القطاع التعليمي: نظرة عامة

يمثل الاستثمار في التعليم في سلطنة عمان سياسة مستمرة أدت إلى تكوين منظومة تعليمية متكاملة (Al Marjan, 2004)، والتي يعمل بها (32) ألف معلم ومعلمة معظمهم من العمانيين. وهناك (1154) مدرسة حكومية وخاصة في العام الدراسي (2003/2002)، فضلا عن عدة مدارس للجاليات الأجنبية وللتربية الخاصة، وبلغ عدد الطلاب (578.603) طلاب وطالبات في التعليم العام و(23.166) طالبا وطالبة في التعليم الخاص خلال العام الدراسي (2003/2002). وبينما تم تطوير مناهج التعليم في مختلف المراحل؛ فقد تم كذلك تطوير الكتاب المدرسي؛ حيث تم تطبيق نظام التعليم الأساسي، كما تم إضافة مقرري "تقنية المعلومات" و"المهارات الحياتية" إلى المقررات الدراسية (وزارة الإعلام، 2005).

ويعد الاهتمام بالتعليم العالي امتدادا للاهتمام بالتعليم وتطويره باعتباره مفتاحا أساسيا للتنمية البشرية التي يمثل الإنسان العماني محورها وهدفها. وتجدر الإشارة إلى أن جامعة السلطان قابوس التي بدأت الدراسة بها في عام (1986) تضم عددا إجماليا من الطلاب يصل إلى (11.843) طالبا وطالبة. وقد تمكنت الجامعة من تأهيل كادر وطني يتزايد عدده ودوره ضمن الكادر الأكاديمي للجامعة في كل التخصصات، وتمنح الآن درجة الماجستير في عدد من التخصصات بكليات الهندسة، والعلوم، والزراعة، والآداب، والتربية والعلوم الإسلامية. كما تحرص على أن تمتد بحوثها الأكاديمية إلى مجالات وجوانب مرتبطة بالتنمية الوطنية بحيث يمكن الاستفادة العملية منها على المستوى العلمي

لتحسين الأداء أو المساهمة في حل مشكلات أو التعامل مع قضية تنموية معينة. وبذلك ترتبط الجامعة بالمجتمع في تفاعل كامل والتزام بعادات وتقاليد وأهداف المجتمع العليا (جامعة السلطان قابوس، 2004).

وفي الوقت الذي تشكل فيه جامعة السلطان قابوس قاعدة التعليم العالي في السلطنة من خلال ما يتوفر لها من إمكانيات علمية وتقنية بارزة، أعطت وزارة التعليم العالي منذ إنشائها في يناير (1994م) دفعة قوية للتوسع في التعليم العالي وتحقيق درجة عالية من التنسيق بين وحدات هذا القطاع من ناحية وبينه وبين القطاعات الأخرى واحتياجاتها التنموية من ناحية ثانية. وقد توج ذلك بإنشاء مجلس للتعليم العالي بموجب المرسوم السلطاني رقم (98/65)، ومن أهم اختصاصاته رسم السياسة العامة للتعليم العالي، والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، والعمل على توجيهه بما يتفق مع حاجات البلاد، وتيسير تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والعلمية للدولة. وبينما فتحت الحكومة المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء الجامعات والكليات الأهلية بإشراف من وزارة التعليم العالي ولتوفير تخصصات يحتاجها سوق العمل، وعلى نحو يتكامل مع جامعة السلطان قابوس، تم إصدار نظام الجامعات الخاصة بالمرسوم السلطاني (99/41)، ونظام إنشاء الكليات والمعاهد العليا الخاصة بالمرسوم السلطاني (99/42) ليكتمل الإطار التنظيمي الشامل للتعليم العالي، التي يزداد عددها باطراد، باعتبارها المصدر الأساسي في توفير احتياجات التنمية الوطنية من المتخصصين في مختلف المجالات (وزارة الإعلام، 2005).

وقد كفل النظام الأساسي العماني للمرأة الحق في التعليم، فقد نصت المادة (13) منه على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه. فهذا الحق مضمون للجنسين ولا توجد نصوص قانونية تحكر التعليم على الرجال (Ministry of Social Development, 1996). ويحظى قطاع التعليم العماني باهتمام كبير ومتواصل على مدى السنوات الثلاث والثلاثين الماضية ليس فقط من أجل إتاحة فرصة التعليم أمام المواطن إلى أبعد مدى يمكن الوصول إليه، ولكن أيضا إعداده وتأهيله على أفضل المستويات وذلك يربط هذا التعليم بثقافة الأمة وحضارتها وموروثاتها التاريخي من ناحية. وبمناهج العصر وأدواته وتقنياته من ناحية أخرى (وزارة الإعلام، 2005، Ministry of Manpower and UNECF, 2001: 17-18).

وتبلغ نسبة النساء العاملات في هيئة التدريس في المدارس الحكومية (56%)، ونسبة الإناث المسجلات في مدارس التعليم الأساسي (49%)، بينما تبلغ نسبتهن في مدارس التعليم العام (49%) منها: في المرحلة الإعدادية (47%)، وفي المرحلة الثانوية (50%). أما نسبة الإناث المسجلات في مراحل التعليم العالي فتبلغ: في كليات التربية (61%)، وفي كلية الشريعة والقانون (26%). أما في جامعة السلطان قابوس فتبلغ: (55%) من الدارسين المسجلين لشهادة الدبلوم، و(50%) من الدارسين المسجلين للشهادة الجامعية، و(35%) من الدارسين للشهادات العليا (وزارة الإعلام، 2005).

بعد الإلمام بالوضع العام للمرأة العمانية في مجال التعليم، نقوم فيما يلي بالتركيز على المشاريع المنفذة والحالية في مجال التعليم والقطاعات المحددة في أسئلة الدراسة بالمعايير الموضوعية.

2.3. محو أمية الإناث

2.3.1. محو الأمية وتعليم الكبار

ظلت وزارة التربية والتعليم تولي محو الأمية اهتماما يستهدف تحقيق مبدأ (التعليم للجميع) وذلك من خلال تنسيق الجهود مع كافة الهيئات والوزارات والهيئات ذات الصلة بالتربية والتعليم إضافة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال التربية والثقافة والعلوم (Ministry of Development and UNECF, 1996: 35-36) والتي وفرت جهودا فنية وخبرة داعمة في مجال محو الأمية والتي كان من نتائجها حصول السلطنة على الجائزة الأولى على مستوى العالم العربي عام (1997) (جريدة الوطن العمانية، 2005)؛ وكانت جمعيات المرأة العمانية، تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية، تعضد هذا الجهود خاصة في قطاع المرأة، فقد قامت جمعية المرأة العمانية بمسقط في أول نشاط لها بعد تأسيسها عام (1972) بعقد ورشة حول "محو الأمية المرأة" حيث كانت نسبة التعليم ضعيفة آنذاك بين النساء (وزارة التنمية الاجتماعية، 2003: 8). وجاءت استراتيجية وزارة التربية والتعليم في هذا المجال للعمل في اتجاهين رئيسيين:

- الاتجاه الأول: سد منابع الأمية وذلك بنشر التعليم وتعميمه باستيعاب كل طفل بلغ سن السادسة في التعليم، وفي هذا المجال خطت السلطنة خطوات متقدمة حيث فاقت نسبة الاستيعاب (99.8%).
- الاتجاه الثاني: العمل على محو الأمية من خلال ابتكار أحدث الآليات والأساليب والتجارب متضمنا تحديث وتطوير مناهج محو الأمية حيث تعكف لجان مختصة على إعادة تأليف مناهج محو الأمية لتوائم احتياجات الدارسين وتواكب التطورات التربوية الحديثة (المنتدى التربوي لوزارة التربية والتعليم، 2005).

2.3.1.1 تحديات وحلول تطبيق برامج محو الأمية

تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- عزوف المعلم العماني عن العمل في مجال محو الأمية بالمناطق النائية.
- ظاهرة إحصاء الدارسين عن الالتحاق بمراكز وفصول محو الأمية.
- ظاهرة التسرب من هذه المراكز والفصول (UNESCO, 2005)، وقد شكّلت ظاهرة التآكل في أعداد الملتحقين (Attrition) ببرامج محو الأمية في السلطنة، ظاهرة ملحوظة في الفترة بين (1973-1998) حيث بلغ معدل التسرب لدى الإناث (31.95%) (Ministry of Education and UNICEF, 1999).

ولمواجهة هذه التحديات، فقد تم تنفيذ مشروعين رئيسيين، هي:

- المشروع الأول: مشروع "تجربة المتطوعين للتدريس في فصول محو الأمية"؛ وجاء المشروع بمبادرة من المناطق التعليمية، وقد أظهرت نتائج التقييم نجاحا جيدا لهذه التجربة حيث بلغ عدد الدارسين في شعب التطوع (898) دارسا ودارسة، وعدد المعلمين المتطوعين (136) معلما ومعلمة (المنتدى التربوي لوزارة التربية والتعليم، 2005).
- المشروع الثاني: مشروع "القرية المتعلمة"، وهو أحد برامج مكتب التربية العربي لدول الخليج في مجال محو الأمية الأبجدية والحضارية وقد أقره المؤتمر العام لوزراء التربية والتعليم لدول المجلس على أن تقوم كل دولة باختيار القرية التي سينفذ فيها المشروع؛ وفي السلطنة وقع الاختيار على قرية المريضي بولاية بركاء، ويتوقع أن يكون للمشروع دور في تخفيض نسبة الأمية من خلال تعميمه على بقية المناطق بعد إجراء التقييم النهائي

له. ويهدف هذا المشروع إلى القضاء على الأمية في هذه القرية كما سيسهم المشروع في ترسيخ مبدأ الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز برامج التنمية. وقد تم تعزيز التجربة بجميع العوامل التي تكفل نجاحها تخطيطاً وتنفيذاً حيث تلازم تطبيقها مع التدريب المستمر للأطر العمالية العاملة في المشروع (وزارة التربية والتعليم، 2005: 10-20).

2.3.1.2. نتائج تطبيق الحلول

قد ارتفعت، بعد إتباع الآليات التي توفرها هذه المشاريع، أعداد الدارسين الملتحقين بجميع المناطق التعليمية لتصل إلى (6.622) دارساً ودارسة في العام الدراسي (2004/2003) مقارنة مع (4.205) دارساً ودارسة في العام الدراسي (2000/99) في فصول محو الأمية؛ واتسع نشاط محو الأمية في المناطق الريفية النائية وازداد عدد الدارسين الملتحقين بمراكز محو الأمية حيث بلغ عددهم هذا العام الدراسي (2005/2004) (7.641) دارساً ودارسة، وهو ما يشكل نمواً في عدد الدارسين الملتحقين بمراكز محو الأمية بنسبة (63.3%) وزيادة في عدد الشعب بنسبة (65.6%) وقد ساهم ازدياد أعداد الشعب إيجابياً في الحد من ظاهرة تسرب الدارسين وزيادة معدلات إقبالهم على الالتحاق بفصول محو الأمية. ومن الملاحظ من المسوحات أن هناك انخفاضاً في معدلات الأمية لدى الإناث من (54%) في عام (1993) إلى (29%) في عام (2003). ويجمل الجدول (2.1) أعداد المسجلين في مراكز الأمية وتعليم الكبار في الدراسة المنتظمة والحرّة للعام الدراسي (2004-2003) (جريدة الوطن العمانية، 2005).

جدول (2.1):

إجمالي المسجلين في الدراسة المنتظمة والحرّة للعام الدراسي (2004-2003)	
الإجمالي	الجنس
(17.373)	ذكور
(15.351)	إناث

2.3.2. مدارس تحفيظ القرآن الكريم

تقوم وزارة الأوقاف والشئون الدينية بافتتاح مدارس لتحفيظ القرآن الكريم؛ وقامت مؤخراً بالتركيز على سكان المناطق الصحراوية من رجال ونساء، حيث افتتحت (54) مدرسة هناك. وقد تم افتتاح (94) مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم خلال عام (2003). وتتمثل هذه التحديات فيما يلي (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، 2005):

- عدم توفر التقنيات الحديثة المساعدة في التعليم.
- بعض المعوقات المالية.
- عدم توفر ورش لتنمية مهارات التدريس لدى معلمات القرآن الكريم.

وتعمل الوزارة حالياً على إيجاد الحلول المناسبة للتغلب على هذه التحديات.

2.3.3. المشاريع المنتفاة في هذا القطاع البحثي

نظراً لأهمية المشروع الثاني (القرية المتعلمة) لوزارة التربية والتعليم، وتفردته، وانطباق المعايير عليه، فقد تم اختياره كمشروع بحثي للتطبيق الميداني لهذه الدراسة.

2.4. تنمية المهارات الحياتية

2.4.1. منهاج المهارات الحياتية

يتمثل مشروع السلطنة في هذا المجال بإدراج المهارات الحياتية كأحدى المواد الدراسية الجديدة ضمن الخطة الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي بحلقتها الأولى والثانية للإناث وللذكور؛ وذلك كحل جذري لتأهيل نساء المستقبل ورجالها بما يتناسب وطبيعة المرحلة المقبلة (وزارة التربية والتعليم، 2005ب)؛ وقد قامت وزارة التربية والتعليم، بما يلي من إجراءات لضمان تنفيذ المنهاج:

- تطبيق منهاج الصف الأول الأساسي لأول مرة في العام الدراسي (2001/2000).
- حظيت عملية بناء منهاج المادة باهتمام متواصل، وخضعت لعمليات مراجعة وتقييم منذ بدء عملية تطبيقها، بغية التوصل إلى أقرب صيغة ممكنة للمنهاج تحقق الأهداف العامة المنشودة من وراء تدريس هذه المادة بما يتفق وحاجات كل من الفرد والمجتمع.
- الاستفادة من تمايز تجارب تطبيق منهاج مادة المهارات الحياتية عالمياً، وقواسمها المشتركة، حيث تتأثر تلك التجارب من حيث الأهداف والمحتوى بخصوصيات كل بلد على حدة وحاجات المتعلمين الفعلية من المهارات الآتية والمستقبلية.
- الأخذ في الاعتبار حاجة الأفراد العمانيين الحقيقية لاكتساب المهارات الأدائية والقيم والاتجاهات الضرورية لتلبية ما تتطلبه خطط التنمية من إعداد الكوادر البشرية التي تمتلك كفايات ومهارات محددة تمكنها من القيام بمسؤوليات تنفيذ خطط التنمية الشاملة في البلاد.
- الأخذ في الحسبان تهيئة الأفراد لمواجهة المتغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم نتيجة التقدم العلمي وتدفق المعلومات والتطور السريع لتقنية الاتصالات والمعلومات؛ وما أفرزه ذلك من تحديات قيمية وحضارية وثقافية على مجتمعات العالم كافة، للتعامل معها وفق أنماط فكرية ومهارات أدائية مناسبة (وزارة التربية والتعليم، 2004ب: 1).

2.4.1.1. محاور المنهاج

من هذا المنطلق فإن مادة المهارات الحياتية تعنى ببناء شخصية الفرد العماني القادر على تحمل المسؤولية والتعامل مع مقتضيات الحياة اليومية على مختلف الأصعدة الشخصية والاجتماعية والوظيفية بأعلى قدر ممكن من التفاعل الخلاق مع مجتمعه ومشكلاته. ولذلك فإن محتوى منهاج المادة يتمحور حول سبعة محاور تتضمن مهارات تتنوع بين (وزارة التربية والتعليم، 2004ب: 2):

- المهارات الشخصية والاجتماعية،
- المهارات العقلية
- المهارات المهنية،
- المهارات الصحية،
- مهارات إدارة الوقت،
- مهارات المواطنة والعولمة،
- مهارات إدارة شؤون الأسرة والمنزل.

2.4.1.2. موجّهات اختيار المحتوى

- تم اختيار محتوى المنهاج بهدي من الموجّهات الآتية (وزارة التربية والتعليم، 2004ب: 8):
- مدى حاجة الفرد لاكتساب المعارف والمهارات المختارة حاضرا ومستقبلا لإشباع احتياجاته وتلبية متطلبات تفاعله مع معطيات الحياة المتجددة.
 - مدى ارتباط تعلم المهارات المختارة بمعالجة ظواهر ومشكلات يعاني منها المجتمع وتؤثر في مسيرته التنموية.
 - مدى اهتمامها بمعالجة المشكلات والقضايا المعاصرة على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تلقي بظلالها على العالم مثل العولمة، والسلام العالمي، والمشكلات البيئية، والصحة.
 - مدى قدرتها على تقديم المضامين المعرفية المناسبة للعناية بالمهارات العقلية العليا مثل أسلوب حل المشكلات، والتفكير الناقد، واتخاذ القرارات، والمهارات العملية الأدائية.
 - مستوى تحقيقها للترابط والتكامل مع محتويات المواد الدراسية الأخرى بغية الوصول إلى تقديم معرفة متكاملة غير مجزئة للمتعلمين.
 - نتائج الرجوع الميداني لعملية تطبيق منهاج المادة في الفترة (2000/2001-2002/2003) التي شملت تنفيذ مناهج الصفوف (1-5). فعلى مدى هذه الفترة تم جمع المعلومات والبيانات المطلوبة عن سير عملية التطبيق من مصادر عدة مثل تقارير المناطق التعليمية، وتقارير الزيارات الميدانية للأعضاء المختصين بإعداد منهاج المادة، بالإضافة إلى نتائج استمارات تقويم المناهج المطبقة. وقد أشارت تلك المصادر إلى المهارات التي يجب التركيز عليها، وتلك التي يمكن الاستغناء عنها عند إجراء عملية تطوير محتوى منهاج المادة.
 - التوجهات التربوية المعاصرة مثل مبدأ "التعلم مدى الحياة" الذي عبرت عنه بجلاء أعمدة المعرفة الأربعة التي حددتها اللجنة الدولية للتعليم في القرن الحادي والعشرين لليونسكو عام (1996)، وهي أن يتعلم الفرد:
 - كيف يتعلم.
 - كيف يعمل.
 - كيف يعيش مع الآخرين.
 - كيف يكون.
- وقد عنيت مادة المهارات الحياتية بأعمدة المعرفة الثلاثة الأخيرة، أكثر من عنايتها بالعمود الأول " أن يتعلم الفرد كيف يتعلم " الذي حظي باهتمام مواد دراسية أخرى.
- الإطلاع على تجارب الدول الأخرى في بناء برامج المهارات الحياتية، التي تبين أن المهارات الحياتية المحورية تتصف بأنها تتصل بأكثر من ثقافة واحدة، وهذه الملاحظة يدعمها إلى حد ما استقصاء قامت به منظمة الصحة العالمية عام 1992م طلب من خلاله من ممثلين لأحد عشر بلدا متقدما وناميا أن يضع كل منهم قائمة بالمهارات التي يرغب في تضمينها برنامج للمهارات الحياتية، فجاءت النتائج لتكشف عن مستوى عال من الاتفاق.
 - يتم حاليا دراسة كيفية تضمين المنهاج بنود اتفاقية حقوق الطفل (وزارة التربية والتعليم، 2005ب).

2.4.2. تدريب وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع المهارات الحياتية

تقوم وزارة التنمية الاجتماعية ببعض المشاريع التدريبية الموجهة للمرأة الريفية والبدوية في قطاع المهارات الحياتية؛ ويعرض الجدول (2.2) إلى بعض المعلومات في هذا القطاع (Ministry of Social Development, 1996: 12)؛ وزارة التنمية الاجتماعية، 2005؛ وزارة التنمية الاجتماعية، 2003؛ 10-11، وزارة التنمية الاجتماعية، 2003؛ ب: 5).

جدول (2.2):

مشاريع وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع تنمية المهارات الحياتية

م	اسم المشروع	نوع التدريب المهاري	المستفيدين	مدة المشروع
1	الفتاة المعاقة	المهارات الحياتية	(45) فتاة (40) طفلة	عامين (99/98)
2	زيادة الدخل	إكساب مهارات وقدرات فنية للفتيات للتدريب على زيادة الدخل الأسري	(1968) فتاة من خريجات الثانوية	(2000-1994)
3	تعزيز وتمكين المرأة	• المشغولات اليدوية • إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة	(21) متدربة سنويا	(2005-2003)

2.4.3. المشاريع المنتجة في هذا القطاع البحثي

نظرا لأهمية المشروع الأول (منهاج المهارات الحياتية) لوزارة التربية والتعليم؛ والمشروع الثاني لوزارة التنمية الاجتماعية (زيادة الدخل) وتفردهما، وانطباق المعايير عليهما، فقد تم اختيارهما كمشاريع بحثية للتطبيق الميداني لهذه الدراسة.

2.5. محو الأمية التقنية

2.5.1. منهاج تقنية المعلومات

أمنت سلطنة عمان بأهمية تقنية الاتصال والمعلومات، وأدخلت خدمة الانترنت عام (1997) حيث تجاوزت عدد الطلبات الإمكانات المتاحة؛ وتم ترقية قدرة النظام وتوسعته بشكل مستمر على الرغم من الصعوبات. ويوجد اليوم تقريبا (80.000) ألف مستخدم لشبكة الانترنت خاصة في المؤسسات التعليمية؛ والحقيقة أن لدى جامعة السلطان قابوس وحدها ما يقارب (15.000) مستخدم، ولا شك أن للنساء والفتيات حصة كبيرة بين هؤلاء المستخدمين. على أن وضع تصور لبناء برامج استراتيجية وطنية للنهوض بالمعرفة التقنية في هذا الجانب هو أمر على قدر كبير من الأهمية. ولذلك، وكجزء من بناء تلك الاستراتيجية، كانت السلطنة في طليعة الدول التي أدخلت منهاج تعليميا في مدارسها يستهدف كافة طلاب مدارس التعليم الأساسي من الذكور والإناث على حد سواء تحت مسمى "تقنية المعلومات" (وزارة التربية والتعليم، 2004).

2.5.1.1. أهداف منهاج تقنية المعلومات

- تشمل تجربة إدخال منهاج تقنية المعلومات كافة مدارس التعليم الأساسي وصفوفه (1-10)؛ وتتمثل أهم أهدافه في إكساب الطلاب القدرة على (وزارة التربية والتعليم، 2004أ)؛
- تشغيل أنظمة تقنية المعلومات والتحكم فيها وحل المشكلات المتعلقة بها.
- شرح مفاهيم ومفردات تقنية المعلومات.
- تخطيط ودمج استخدامات تقنية المعلومات في الأوجه المناسبة لدراساتهم.
- الحصول على البيانات من خلال تقنية المعلومات وتفسيرها وتدقيقها وإدخالها وتحريرها ومعالجتها.
- تبادل الأفكار مع الآخرين باستخدام أنظمة تقنية المعلومات.
- تقديم المعارف وعرضها عن طريق استخدام أنظمة تقنية المعلومات. (وزارة التربية والتعليم، 2004).

2.5.1.2. الخطة التنفيذية للمنهاج

بدأ تطبيق التجربة مع بداية برنامج التعليم الأساسي (1998-1999) في (17) مدرسة في مختلف أنحاء السلطنة، ويزداد عدد المدارس سنويا حتى بلغ عددها في العام الدراسي (2003-2004)، (221) مدرسة في الحلقة الأولى (الصفوف 1-4)، و(132) مدرسة في الحلقة الثانية (الصفوف 5-10)، و(26) مدرسة مشتركة تشمل الحلقتين؛ وما يزال المشروع مستمرا.

ولأجل التنفيذ السليم للمنهاج، أنشئ مركز مصادر تعلم في كل مدرسة من مدارس التعليم الأساسي بالحلقتين الأولى والثانية، في حين تم إنشاء مختبر حاسوب وسائطي لكل مدرسة من مدارس الحلقة الثانية.

كما تم إعداد الفرق التدريبية لمعلمات الحلقة الأولى، ومعلمي ومعلمات الحلقة الثانية؛ بالإضافة إلى إعداد أخصائيي مصادر التعلم وتدريب المعلمات والمعلمين على تنفيذ المنهاج. وتم اعتماد التكلفة المادية للمنهاج في إطار التكاليف الشاملة لإعداد مدارس التعليم الأساسي بالسلطنة والتي تتحملها موازنة وزارة التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، 2004ب).

2.5.2. التدريب المهني والتقني للمرأة العمانية

2.5.2.1. التعليم التقني والتدريب المهني

لقد توسعت فرص التعليم التقني والتدريب المهني للجنسين، حيث ارتفع عدد خريجي كليات التقنية العليا التابعة لوزارة القوى العاملة إلى (4747) طالبا وطالبة عام (2004) في مختلف التخصصات الفنية، منهم (1926) خريجة. كما تقوم الوزارة بعقد ندوات محلية في المناطق وعلى المستوى الوطني لمعرفة احتياجات سوق العمل، وتم إنشاء قاعدة بيانات تشمل حجم ونوع العمالة الوافدة ومستوى التأهيل اللازم للعُمانيين والعُمانيات لشغل تلك الوظائف، كما يتم التنسيق مع مؤسسات التعليم التقني في القطاع الخاص لفتح باب الدراسة أمام الإناث في التخصصات الهندسية (وزارة القوى العاملة، 2005أ)؛ وزارة القوى العاملة، 2005ج).

يشير تقرير عام (2003م) الذي تصدره وزارة القوى العاملة إلى أن العدد الإجمالي للطالبات الملتحقات بالبرامج والدورات التدريبية التقنية بغرض الانضمام لسوق العمل، هو (681) طالبة بما نسبته (14.8%) من العدد الإجمالي للدارسين. ويشير تقرير (2004م) إلى أن دفعة جديدة من (245) طالبة قد انضمت لهذه الدورات. وهذه الدورات من المشاريع الوطنية للتدريب والتوظيف حيث تشمل هذه الدورات على المجالات التقنية في: تقنية المعلومات (لحملة الدبلوم) وخدمات تقنية المعلومات (لحملة الدبلوم) (وزارة القوى العاملة، 2005أ).

2.5.2.2 دورات مشروع صندوق سند

من المشاريع الرائدة في السلطنة، مشروع صندوق "سند" لتشغيل الشباب العمانيين من الإناث والذكور، والذي تدعمه الدولة وترعاه بشكل كبير، وتنفذه وزارة القوى العاملة؛ وقد بلغ عدد الإناث في المشروع (204) بما نسبته (37.4%)، مع العلم أنه لم يتم تدريب جمع الملتحقات حيث أن المشروع يركز على إعطاء قروض مالية مع التدريب في بعض المجالات. وفي إطار هذا المشروع تم إرسال عدد (1117) طالبة إلى الأردن للتدريب على الخياطة والتطريز (وزارة القوى العاملة، 2005ب، وزارة القوى العاملة، 2005ج).

2.5.2.3 دورات مشروع انطلاقة

يقوم مشروع "انطلاقة" الذي تتبناه شركات "شل" النفطية العالمية، والذي بدأ عام (1996)، بتحفيز وتشجيع الشباب العماني من الإناث والذكور، الذين لا يشغلون وظائف على التفكير الجاد للبدء في تشغيل أعمال تجارية خاصة بهم. ويقدم البرنامج خدماته المجانية في أربعة محاور، إحداها هو التدريب، حيث يشمل دورات تدريبية في مجال تخطيط وملكية الأعمال التجارية وتستمر هذه الدورات لمدة ثلاثة شهور في محافظات ومناطق السلطنة المختلفة بالتنسيق مع المعاهد المتواجدة بها؛ كما يشمل المحور الثاني إقامة ورش عمل لمدة يوم واحد غالباً وقد تمتد إلى أربعة أيام، ومن أمثلتها عقد الورش التالية تحت عناوين: "الأفكار النيرة"، و"كيف تصبح مديراً ناجحاً"، و"الإدارة الفعالة في تحفيز الأفراد" (شركة شل العمانية، 2005).

ولكون المشروعين سابقين الذكر (بندا: 2.5.2.2 و2.5.2.3) واقعان في مجال الاقتصاد، والتدريب فيهما هدف غير رئيس، فهما خارج نطاق هذه الدراسة؛ ويتم دراستهما في مجالهما.

2.5.3 المشاريع المنتقاة في هذا القطاع البحثي

يبدو من تحليل محتوى الوثائق والأدبيات، أن دولا عربية أخرى تشترك في التجربة في هذا القطاع مع السلطنة؛ لذا يكتفي الباحث بتحليل المحتوى النظري السابق له.

2.6. التعليم المستمر

2.6.1. التعليم المستمر للمرأة في مجال التدريس

2.6.1.1. تأهيل مخرجات الشهادة الثانوية العامة للتدريس بفصول محو الأمية

تم تبني هذا المشروع من قبل وزارة التربية والتعليم، وذلك لسد العجز في الكادر التدريسي نتيجة عزوف المعلمين من جهة، وإتاحة الفرصة لتعليم الأميين في القرى والتجمعات السكانية البعيدة عن المؤسسات التعليمية. وقد صدر القرار الوزاري رقم (2001/64) بشأن الاستعانة بخريجي الشهادة الثانوية العامة للتدريس في مراكز محو الأمية. وقد وفر هذا المشروع للنشاط احتياجاته من المعلمين وذلك بعد الإعداد والتأهيل حيث تم تدريب ما يربو على (740) خريجا وخريجة. وشاركت العديد من خريجات الثانوية العامة ممن لديهن الرغبة للعمل في هذا المجال في التدريب على كيفية التعامل مع خصائص المرحلة العمرية والنفسية والجسدية والانفعالية للكبار والأميين وطرق تدريسهم التي تتناسب وفصول محو الأمية؛ إضافة إلى قيامهن بتوعية المواطنين وتشجيعهم للانخراط في فصول محو الأمية لتلقى التعليم وتذليل كافة الصعاب التي تعوق انتشار نشاط محو الأمية (جريدة الوطن العمانية، 2005).

2.6.1.2. تأهيل مخرجات الشهادة الثانوية العامة للتدريس بمدارس تحفيظ القرآن الكريم

من بين المشاريع التي عنيت بها وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إعادة تدريب وتعيين عدد من معلمات القرآن الكريم، من خريجات الثانوية العامة، وقد بلغ عددهن (500) معلمة. كما أن هناك مدارس خاصة تحت إشراف الوزارة لتحفيظ القرآن منتشرة في مسقط العاصمة، حيث تقدم برامج دورات في تحفيظ القرآن الكريم لمستوى ما بعد الثانوية وتمنح شهادة خبرة تمكن الخريجات من مواولة مهنة تعليم القرآن بعد ذلك. كما تشرف عدد من المتطوعات على هذه المدارس ويقمن بتعليم الكبار على وجه الخصوص (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، 2005).

2.6.2. التعليم المستمر للمرأة في مجال التدريب

2.6.2.1. دورات تدريب المرأة الريفية

تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية ممثلة في دائرة المرأة الريفية بعقد دورات تدريبية موجهة لتدريب المدربات في مجالات عدة، ويحمل الجدول (2.3) هذه المشاريع (وزارة الزراعة والثروة السمكية، 2005).

جدول (2.3):

م	اسم المشروع	نوع التعليم المستمر	المستفيدين	مدة المشروع
1	الإرشاد الزراعي	تنمية القدرات المالية والفنية لإدارة المشاريع الزراعية	جميع العاملات في قطاع الإنتاج الزراعي	مستمر منذ عام (1999)
2	الإرشاد الحيواني	تعليم الصحة البيطرية	جميع العاملات في قطاع الإنتاج الحيواني	مستمر منذ عام (1999)
3	تدعيم دائرة المرأة الريفية	تعزيز البرامج التنموية التي تنفذها الوزارة	(520) مــــن خريجات الثانوية العامة	(2003-2001)
4	تربية الدواجن البياض	تعزيز برامج الدواجن التي تنفذها الوزارة	(60) من خريجات الثانوية العامة	نهاية (1999)- مستمر
5	تربية وإكثار نحل العسل	تدعيم برامج نحل العسل التي تنفذها الوزارة	(50) من خريجات الثانوية العامة	(2003-1999)

2.6.2.2. دورات تدريب مدربات العمل الاجتماعي

يعرض الجدول (2.4) إلى مشاريع تقوم بها وزارة التنمية الاجتماعية لتدريب المدربات والمدربين في قطاع تنمية المهارات الحياتية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2004: 21؛ وزارة التنمية الاجتماعية، 2005أ: 11؛ وزارة التنمية الاجتماعية، 2005ب: 25):

جدول (2.4):

م	اسم المشروع	نوع التعليم المستمر	المستفيدين	مدة المشروع
1	الدورات التخصصية الأسرية	الإرشاد والاستشارات الأسرية	(38) مستفيدا في مجال العمل الاجتماعي	(2006-2002)
2	رفع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية للمرأة	رفع كفاءة المدربات وتأهيل المتطوعات للتدريب في مجال الإنتاج	(262) متدربة	(2010-2003)

2.6.2.3. دورات التدريب الأخرى

هناك جهات أخرى تقوم بتقديم دورات تدريبية قصيرة وطويلة المدى في مجال التعليم المستمر للمرأة؛ ويحمل الجدول (2.5) بعضاً من هذه المؤسسات ونوع التدريب المقدم (College of Banking and Financial Studies, 2005؛ وزارة الصحة، 2005؛ معهد الإدارة العامة، 2005).

جدول (2.5):
مشاريع تدريبية أخرى لتدريب المرأة

م	اسم المشروع	نوع التدريب المهاري	مدة التدريب	المستفيدين	جهة التقديم
1	الدورات الإدارية	تأهيل القيادات النسائية	أسبوع واحد	(16) مشاركة	معهد الإدارة العامة
		تنمية المهارات الإشرافية للمرأة العاملة	أسبوع واحد	(38) مشاركة	
2	برنامج التثقيف الصحي	دبلوم عام بعد الثانوية	سنتان 1984-مستمر	(98) مثقفة صحية	معهد العلوم الصحية/وزارة الصحة
		دبلوم تخصصي على رأس العمل	سنتان	(30) مثقفة صحية	
3	الدورات الإدارية	تدريبات القيادة النسائية	يومان	(10)	كليات القطاع الخاص

كما تقوم مراكز التأهيل النسوي التابعة لجمعيات المرأة العمانية بدور فعال تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية في تأهيل المرأة وتدريبها، إلى جانب الاهتمام بتنمية قدراتها المهنية ومهاراتها العلمية بما يمكنها من الاستفادة من الطاقات الإنتاجية الكامنة لديها واستثمارها في أعمال منتجة تعزز مكانتها وتتيح الاكتفاء الذاتي لأسرتها من خلال استثمار أوقات فراغها لزيادة معرفتها ولتعزيز اعتمادها على ذاتها . وبلغ عدد هذه المراكز (12) مركزاً عام (2003م)، أنشئت (5) منها بجهود حكومية و(7) مراكز أنشئت بجهود المرأة الذاتية.

2.6.3. المشاريع المنتقاة في هذا القطاع البحثي

نظراً لأهمية مشروع (تأهيل مخرجات الشهادة الثانوية العامة للتدريس بفصول محو الأمية)، ومشاريع (دورات تدريب المرأة الريفية)، ومشاريع (دورات تدريب مدرّبات العمل الاجتماعي)؛ وأثرها على المرأة في السلطنة؛ وانطباق المعايير عليها، فقد تم اختيار جميع هذه المشاريع كمشاريع بحثية لهذه الدراسة.

2.7. خلاصة الإطار النظري : الإجابة على السؤال البحثي الأول

بهذا تكون الدراسة قد انتهت من عرض الأدبيات المتخصصة المتعلقة بالمشاريع النسوية وتحليل محتواها. وبذلك تكون الدراسة قد توصلت إلى الإجابة على السؤال البحثي الأول،

والذي نصه: "ما المشاريع التعليمية التي تمت أو جاري العمل بها في القطاعات المذكورة أعلاه بسلطنة عمان؛ ضمن المعايير التالية:

- السنوات العشر الأخيرة (1995-2005)؟
- الحكومية وغير الحكومية؟
- المدينة والريف والبدو؟
- بموازنة بين (آلاف) وأكثر من (3) ملايين دولار أمريكي؟

وبناء على ما تقدّم فإن المشاريع التعليمية التي تضمن في التطبيق الميداني طبقاً لتلك المعايير، هي المشاريع التعليمية الستة التالية:

- القرية المتعلمة.
- مناهج المهارات الحياتية.
- زيادة الدخل.
- دورات تدريب المرأة الريفية.
- دورات تدريب مدربات العمل الاجتماعي.
- تأهيل مخرجات الشهادة الثانوية العامة للتدريس بفصول محو الأمية

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت على السؤال البحثي الأول.

3. منهج الدراسة وتحليل البيانات ومناقشتها

3.1. تمهيد

نقوم في هذا الفصل بعرض طريقة تخطيط الدراسة وإجراءها في الميدان ومن ثم تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها ومعالجتها ومناقشتها وذلك بغرض الإجابة على كافة الأسئلة البحثية المتبقية فيما يتعلق بالمشاريع التعليمية التي تم اختيارها وفقاً للمعايير الموضوعية.

3.2. منهج الدراسة وإجراءاتها

تم في جميع مراحل الدراسة الاسترشاد بالإطار المرجعي لإعداد وتنفيذ الدراسات المسحية الذي وضعه خبراء المنظمة؛ من حيث: تحديد مجالها، ومشكلتها، وهدفها، وأسئلتها، ومعايير اختيار المشاريع، واستخدام الاستبيان المعتمد، بالإضافة إلى القائمة التي شرحت ما ينبغي أن تتضمنه الدراسة المسحية.

وقد اتبعت الدراسة المنهج النوعي التقييمي (Qualitative Evaluative Research) القائم على: تحليل المحتوى، ورصد نقاط القوة والضعف، لتحقيق أهدافها. ومن الأسباب التي دعت الباحث إلى إتباع المنهج النوعي أن هذه الدراسة تتعرض لقضايا تقييمية في مشاريع قائمة تحتاج إلى الكشف عنها ودراستها، مع صعوبة في تعريف المتغيرات وتمييزها، كما أن هناك حاجة إلى عرض تفاصيل المشاريع المبحوثة.

وقد استخدمت "دراسة الحالة أو الحالات" (Case Studies) كتصميم للمنهج النوعي التقييمي للبحث المتبع في هذه الدراسة. وعليه فقد قام الباحث لتطبيق هذه الطريقة في جمع البيانات، بالإجراءات التالية: (1) تحديد موقع "الحالة" (المشروع/المشاريع)

وسياقها ومكانتها؛ (2) تحديد مركز "الحالة" باعتبار هذه المشاريع التعليمية هي برامج فريدة ومتميزة؛ (3) اختيار هذه المشاريع لأنها تقع ضمن قدرته على النظر فيها؛ من وجهات نظر مختلفة ومتعددة؛ (4) جمع المعلومات والبيانات من مصادر متعددة هي: الاستبيان، والوثائق، والمجموعات المركزة، والمقابلات بصورة جزئية (Patton, 1987: 19).

3.3. مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الأفراد العاملين في المشاريع التعليمية التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في قطاعات التعليم والتدريب بسلطنة عمان.

3.4. عينة الدراسة والمستجيبين

كانت عينة الدراسة "قصدية" حسب نمط (Patton, 1987: 52) الذي أوضح أن ذلك يزيد من مستوى الاستفادة من المعلومات الواردة من العينة الصغيرة؛ وتم تنظيم العينة على شكل "مجموعات مركزة"، نظرا لطبيعة الدراسة التي تتطلب اختيار أفراد العينة من بين مجتمع الدراسة لكونهم الأكثر تمكنا للاستجابة لفقرات الاستبيان، وذلك لتوفر الخصائص التالية فيهم:

- اشتراكهم في المشروع التعليمي بالإشراف عليه أو تنفيذه.
- متابعتهم لمراحل سير المشروع التعليمي أو بعض مراحلها للإطلاع على تقدّمه وتعرف نقاط قوته وضعفه.
- قدرتهم على الوصول للمعلومات التي تهم الدراسة كالموازنات ومعلومات التقييم المستمر إن وجدت.

وبذلك فقد تكونت العينة من المسؤولين والمشرفين المباشرين على المشاريع التعليمية، التي تم استخلاصها من الإطار النظري للدراسة. وبلغ العدد الإجمالي للمستجيبين (17) فردا منهم: (6) مدراء دوائر، و(4) مشرف، و(4) رئيس قسم، و(1) نائب مدير، و(1) فني، و(1) والي.

3.5. أدوات الدراسة

- تحليل المحتوى (Content Analysis): حيث تم تحليل محتوى المعلومات والأدبيات، التي تم تجميعها وتحليلها من مختلف المصادر على الشبكة العالمية والكتب والنشرات عن المشاريع التعليمية التي تمت أو جاري العمل بها والمتماشية مع المعايير الموضوعية؛ وقد قام فريق البحث، الذي تكوّن من الباحث الرئيس واثنين من الباحثين المساعدين، بجهد كبير في جمع هذه المعلومات عن طريق الزيارات الميدانية.
- استبيان للآراء مسبق البناء (Structured Opinionnaire): وضعته المنظمة العربية للمرأة، وتم تحكيم مفرداته من قبل الخبراء والتربويين العرب بصورة جماعية ونقاش مفتوح استمر لمدة يومين، وبعد العديد من عمليات المراجعة والتقييم والتعديل المفصل لجميع فقرات الاستبيان تم الاتفاق على اعتماده؛ ويمثل هذا مقياسا مطمئنا لصدق الاستبيان.

- المجموعات المركزة (Focused Groups): حيث تم تنظيم آراء أفراد العينة في شكل مجموعات مبحوثة. ففي البحث النوعي التقويمي، وللتعمق في "دراسة الحالات"، قد يكون من المفيد أن يتم جمع البيانات والمعلومات من الناس في شكل مجموعات مبحوثة، خاصة إذا أريد الحصول على أنواع معينة من البيانات شبيهة بالمعلومات، التي تبحثها هذه الدراسة؛ أو عندما تكون هك ظروف معينة تجعل من الصعب على الباحث جمع المعلومات بطريقة أخرى، كمحدودية المصادر، ووجود قواسم وعوامل مشتركة بين الأفراد المبحوثين؛ وهي ظروف تنطبق على هذه الدراسة (Anderson, 1990: 241-242).
- إجراء المقابلات مع المختصين والمسئولين: وبالرغم من أن هذه المقابلات كانت جزئية وغير مخططة (Semi-Structured Interviews)، فقد أفادت في تكوين بعض الخبرات والملاحظات الميدانية، التي أفادت الباحث، في تدعيم بقية الأدوات ومناقشة المعلومات. وقد تمت المقابلات إما بالتزامن أثناء إكمال استبيان الآراء أو بعده (Anderson, 1990: 160).

3.6. تطبيق الاستبيان

قام الباحث بتدريب فريق البحث المساند على طريقة ملأ الاستبيان، وشرح كافة مفرداته؛ كما تمت مراجعة وزارة التنمية الاجتماعية، وزيارة ممثلة السلطنة في منظمة المرأة العربية، للحصول على رسالة رسمية موازية لرسالة المنظمة لضمان تعاون الجهات المختصة. وتم حصر الهيئات الحكومية والأهلية المختصة لجمع المعلومات منها، وتحديد نوعية المعلومات المطلوبة من كل جهة؛ وقد تحدد المستجيبون بعدد (17) فردا في مختلف هذه المؤسسات؛ للمشاريع الستة التي استخلصتها المراجعة الأدبية لتحليل المحتوى. وبعدها، تمت إدارة الاستبيان مع الأفراد الذين تم اختيارهم من مجتمع الدراسة، وبعد الانتهاء من مقابلة هؤلاء؛ تم جمع الاستبيانات السبعة عشر من المستجيبين. وقد تم استبعاد أحد الاستبيانات المرتجعة لكونه غير ذي صلة بالمشاريع المبحوثة. كما وجد بأن بعض الاستبيانات غير مكتملة البيانات في بعض البنود، وتم الإشارة لذلك في التحليل.

3.7. طريقة تحليل البيانات

بعد الانتهاء من إدارة الاستبيان ميدانيا، تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام منهج نوعي لتحليل والمعلومات المجمعة من آراء عينة المجموعات المركزة، باستقراء مضامينها وتنظيمها وترميزها وتقسيمها إلى مجموعات، ومن ثم استنتاج العلاقات بينها؛ وصولا لإيجاد الأنماط والتوجهات العامة لتلك الآراء.

3.8. مناقشة البيانات

إتباعا للمنهج النوعي التقويمي في مناقشة البيانات، قام الباحث بدراسة "الحالة" للمشروع أو "الحالات" المتعددة للمشاريع (Patton, 1987: 19)؛ ومن خلال استعراض البيانات والمعلومات المفصلة بتحليل محتوياتها من مصادرها المتعددة، وتدعيمها باستخدام: استبيان آراء المجموعات المركزة، والخبرة والملاحظات الميدانية المشتقة من المقابلات غير المخططة؛ بحيث تم تحليل وتفسير المعلومات والبيانات المجمعة، من هذه الأدوات مجتمعة، عن الوضع الحالي والسابق "للمشروع/للمشاريع"، ومعرفة العوامل التي أثرت فيها، والخبرات، والتجارب، ورصد نقاط القوة والضعف، ورصد مدى تحقق الأهداف، ورصد نقاط الضعف والقوة، للحكم على فاعلية الحالة أو الحالات المدروسة (المشاريع).

3.9. عرض وتحليل بيانات المشاريع التعليمية المدروسة

3.9.1. القرية المتعلمة

شارك في الاستجابة لاستبيانات هذا المشروع عينة مكونة من مجموعة مركزة لـ (3) أفراد: مشرف على المشروع، ووالي الولاية التي يتم فيها تنفيذ المشروع، ومدير الدائرة التي تتولى تنفيذ المشروع في وزارة التربية والتعليم.

3.9.1.1. بيانات المشروع

يعرض الجدول (3.1) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال بياناته.

جدول (3.1):

ردود المستجيبين حول بيانات مشروع القرية المتعلمة

العنصر	البيان
اسم المشروع	القرية المتعلمة بقرية المريضي بولاية بركاء لمحو الأمية الأبجدية والحضارية (المديرية العامة للتربية والتعليم لمنطقة الباطنة جنوب)
مدة المشروع	عام دراسي واحد (2004-2005)
التاريخ المخطط للبداية	سبتمبر (2004)
تاريخ البداية الفعلية	سبتمبر (2004)
التاريخ المخطط للانتهاء	يونيو (2005)
تاريخ الانتهاء الفعلي	مستمر

من البيانات المدرجة أعلاه يتبين أن التاريخ المخطط والفعلي للبدء بالمشروع متطابقان، مما يدل على إحدى النقاط التي تميز المشروع؛ والمشروع مستمر حتى نهاية العام الدراسي الحالي.

3.9.1.2. التنفيذ

يعرض الجدول (3.2) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال الإجراءات التنفيذية له.

جدول (3.2):

ردود المستجيبين حول الإجراءات التنفيذية للمشروع

العنصر	البيان
الجهات المنفذة	وزارة التربية والتعليم، ومكتب الوالي بركاء (وزارة الداخلية)، ووزارة الصحة، ووزارة البلديات الإقليمية، ووزارة التنمية الاجتماعية، واللجان الأهلية
طبيعة الجهات المنفذة	حكومية، وغير حكومية
الجهات الممولة	الحكومة، والقطاع الخاص
طبيعة الجهات الممولة	محلية، وذاتية
التغطية الجغرافية	قرية

	للمشروع
جديد، ومستمر	الموقف الحالي للمشروع
(39) على النحو التالي: (26) معلمة رسمية، (12) معلمة متطوعة، و(1) مديرة المشروع.	عدد العاملين في المشروع
الفئة العمرية (15-44) من النساء الأميات	الفئة المستهدفة
جميع الأميين من الذكور والإناث ممن تعدى سن العاشرة في القرية ولا يجيد الكتابة والقراءة	عدد المستهدفين
(186) امرأة دراسة رسمية، و(50) بالمنازل من كبريات السن فوق (45) من الراغبات في التعلم	عدد المستهدفين الفعليين
تعليم، وتدريب، وتقديم خدمات، وتوعية إعلامية وإرشاد، ومهارات حياتية للمرأة، وتطوير للبنية التحتية للبيئة المحيطة (إنارة، وبناء مساكن، ومظلات صيد)	طبيعة المشروع
ولاية بركاء- قرية المريصي	موقع تنفيذ المشروع

يتبين من الجدول أعلاه، أن المشروع قد شاركت في تنفيذه عدة جهات حكومية وأهلية، وقد تأكدت هذه المشاركة من خلال بند التمويل الذي يوضح مشاركة القطاع الخاص في تمويله، كما تبين المعلومات أن المشروع لم يقتصر على الفئة العمرية (15-45) وإنما تعداه لكبريات السن ممن هن فوق الفئة العمرية المذكورة. وتشير طبيعة المشروع إلى اهتمام يتعدى التعليم والتدريب إلى إكساب المرأة مهارات حياتية، وتطوير البنية التحتية للبيئة المحيطة، وهي نقاط قوة تحسب للمشروع.

3.9.1.3. التمويل

يعرض الجدول (3.3) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال تمويله.

جدول (3.3):

ردود المستجيبين حول تمويل المشروع

العنصر	البيان
حجم التمويل الإجمالي بالدولار	غير محدد
حجم الصرف بالدولار	آلاف
نسبة التمويل	محلي (100%)
طبيعة التمويل	متعدد

يوضح الجدول أعلاه، أن موازنة المشروع مفتوحة، وأن الصرف على المشروع يقع في بند الآلاف وأنه محلي بحت؛ ومتعدد حيث تشر الأدبيات إلى أن المشروع يستفيد من المبالغ التي رصدتها وزارة التربية والتعليم والقطاع الحكومي لتنفيذ البرامج التعليمية والصحية والاجتماعية، كما أن مصادر أخرى يستفيد منها المشروع تتمثل في ما تقدمه المؤسسات والشركات والجمعيات الخيرية التطوعية من تبرعات مادية وعينية.

3.9.1.4 الأهداف

بعد دراسة استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال أهدافه الرئيسية والفرعية؛ تبين أن الهدف الرئيس يتمثل في : محو أمية الأميين الأبجدية والحضارية داخل القرية ذكورا وإناثا، في حين تتمثل الأهداف الفرعية، في:

- تثقيف الأهالي صحيا واجتماعيا وثقافيا.
- رفع مستوى وعي أهالي القرية لأهمية التعليم في حياة الإنسان
- التركيز على التنمية الشاملة للقرية
- تعزيز العمل التطوعي لخدمة المجتمع وبرامجه

ومن خلال استعراض الأهداف الرئيسية والفرعية، يمكن ملاحظة أهمية الأهداف الفرعية بالموازنة مع الهدف الرئيس؛ وقد اتفق أفراد العينة على تحديد الهدف الرئيس للمشروع.

3.9.1.5 الإنجازات

يعرض الجدول (3.4) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال إنجازاته.

جدول (3.4):

ردود المستجيبين حول إنجازات المشروع

العنصر	البيان
التدريب	<ul style="list-style-type: none">• تدريب الصيادين على طرق الصيد الصحيح وحفظ وبيع الأسماك• تدريب المرأة على الطهي والخياطة والتطريز والتربية الصحيحة• دورات تدريبية في مجال التلاوة القرآنية
التوعية	<ul style="list-style-type: none">• غرس حب العمل التطوعي والتعاوني• محاضرات وندوات اجتماعية وصحية ودينية
تطوير البنية التحتية	<ul style="list-style-type: none">• الإصحاح البيئي والنظافة والتشجير• الاهتمام بدخل الأسرة بالتركيز على تربية الحيوان والدواجن والصناعات الحرفية
أخرى	إقامة مناشط وألعاب ومسابقات قرآنية ورياضية

وتشير الإنجازات التي أدرجت في الجدول أعلاه، إلى أن المشروع قد ركّز على عدة عناصر في سبيله لتنمية الجانب التعليمي للأهالي، حيث حقق أهدافه في مجالات أخرى: تدريبية وتوعوية وصحية وتطويرية وترفيهية. ويتبين من هذه المعلومات الميدانية أن هناك تطابقا بين ما ذكره أفراد العينة حول طبيعة المشروع (راجع جدول 3-2) وبين إنجازاته، مما يعد دليلا بحثيا على صدق الاستجابات نظرا لتعدد مصادر قياس المعلومات في الاستبيان.

3.9.1.6 التقييم

أشار المستجيبون إلى أن التقييم المرحلي للمشروع قد تم القيام به. وبالرغم من نفي أحد المستجيبين لحدوث التقييم، فإن المستجيبين الآخرين (استنادا إلى عملهما الميداني) قد أكدوا حدوث تقييم مرحلي، ويبدو أن المستجيب الأول ينفي حدوث التقييم النهائي (كما أشار لذلك في استجابته لسؤال "لماذا لم يتم إجراء تقييم"). ويدعم هذا التفسير، ما أشار إليه أحد المستجيبين الآخرين من أن "تقييما نهائيا" سيتم إجراؤه في

أواخر شهر مايو عام (2005). كما أشار المستجيب الآخر إلى وجود تقييم ذاتي تقوم به المديرية العامة للتربية والتعليم لمنطقة الباطنة جنوب كل شهر؛ بالإضافة إلى تقييم ذاتي مستمر من قبل مكتب والي بركاء.

كما تبين معلومات الاستبيان أن جهة التقييم كانت "مكتب التربية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الذي طرح فكرة المشروع أصلاً، بتاريخ (2005/2/7)، وتتضمن معايير إجراء التقييم، ما يلي:

- مدى الاستفادة من المشروع
- تنفيذ المشروع بصورة صحيحة
- الآليات والوسائل التي ينفذ بها المشروع
- الإطلاع على مواقع المشروع
- الفعاليات المصاحبة للمشروع

ويوضح هذا، بأن معايير التقييم، حسبما ذكرها المستجيبون، تعتبر مقاييس جيدة لإجرائه؛ وقد أبرز المستجيبون: "حياء النساء المستفيدات من المشروع في الرد على أسئلة المقيمين" كأحد أهم معوقات إجراء التقييم؛ ويبين هذا بأن المعوقات الثقافية يمكن أن تلعب دوراً غير إيجابي في الحد من فاعلية التقييم. وقد وصف المستجيبون نتائج التقييم بالإيجابية، حيث تم تصنيف المشروع كأفضل مشروع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي؛ ويبدو أن المشروع بالموازنة مع مثيلاته في دول الخليج الأخرى قد حاز على تقييم إيجابي.

3.9.1.7 التقييمات الشخصية للمشروع من قبل المستجيبين

3.9.1.7.1 نقاط قوة المشروع

يتبين من تقييم عينة الدراسة لنقاط قوة المشروع؛ أنه يتصف بـ: (1) رغبة القائمين عليه؛ (2) استعداد المعلمات للتدريس وفق الزمن المناسب للفئة المستهدفة وذلك بنظام الساعات المتفق عليها بين المعلمات والمتعلمات؛ (3) استجابة الفئة المستهدفة؛ (4) إضافته لمحاور لامست احتياجات الفئة المستهدفة؛ (5) كونه موجه للمجتمع المحلي؛ (6) إهتمامه برفع الوعي الاجتماعي والصحي للأهالي؛ (7) تعزيزه للقناعات بأهمية تفاعل أبناء المجتمع ومؤسساته في دعم متطلبات المجتمع؛ (8) تعاون أهل القرية بمختلف المستويات وتقبلهم للمشروع؛ (9) دور المعلمات المتطوعات من حيث التوعية والتدريس؛ و(10) دور الجهات الحكومية في إبرازه. وتبدو وجهات نظر التقييم الشخصية متقاربة في حكمها على نقاط قوة المشروع، من حيث: إيجابية المستفيدين، والقائمين على تنفيذ المشروع، وفئات المجتمع الأخرى.

3.9.1.7.2 تحديات داخلية

أشارت عينة الدراسة في تقييمها للتحديات الداخلية للمشروع، إلى أن التحديات التالية:

- عدم التفرغ الكلي للمرأة للاستفادة المثلى لارتباطها بمنزلها
- عدم اتفاق كافة الآراء على موعد محدد للدراسة
- عدم انضباط الرجال لارتباطهم بأعمالهم
- مدى جدية وقناعة الأميين بالالتزام ببرامج محو الأمية
- مستوى التعاون بين أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي للقرية
- الدعم المالي للمشروع

- توفير النقل للمشروع بشكل مستمر
- تغيب الدراسات لظروف اجتماعية مثل إقامة الأعراس يؤثر على تحصيلهن الدراسي

وقد ركزت آراء المستجيبين، في وصفها للتحديات الخارجية على: العنصر المالي، وقضايا عدم الانضباط الناتجة من بعض الاتجاهات غير الإيجابية نحو أهمية المشروع؛ أو عدم أخذ الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين بعين الاعتبار.

3.9.1.7.3. تحديات خارجية

لم يذكر المستجيبون أية تحديات خارجية ذات صلة مباشرة بالمشروع.

3.9.1.7.4. المتغيرات التي تمثل فرصا خارجية للمشروع

ذكرت عينة الدراسة في تقييمها لأهم المتغيرات التي تمثل فرصا خارجية للمشروع ثلاثة عوامل، هي: (1) الوعي العام لدى المجتمع بأهمية التعليم والاستعداد للمساهمة المادية والمعنوية؛ (2) نجاح المشروع إعلاميا وتجاوب المناطق الأخرى معه؛ و(3) توفر الشروط التي تم على ضوءها اختيار قرية المريصي. ويتبين من آراء المستجيبين؛ أن هذه المتغيرات تستند إلى الدعم المالي والإعلامي والاجتماعي الذي توفر للمشروع.

3.9.1.7.5. التحديات الخارجية للمشروع

أشار أحد المستجيبين في تقييمه للتحديات الخارجية للمشروع، إلى العامل الجغرافي، بمعنى كبر المساحة الجغرافية للمشروع، ويبدو أن هذا المستجيب يعتقد بأن كبر المساحة المكانية التي يغطيها المشروع تشكل تحديا خارجيا يقع خارج إطار المشروع، أي أن تأثيره كمعوق لفاعلية المشروع يقع خارج نطاق تحكم القائمين عليه؛ وربما لا يعود هذا لاتساع الرقعة الجغرافية في حد ذاتها؛ وإنما للانتشار السكاني المشتت على هذه الرقعة حسبما هو عليه الحال في بعض قرى السلطنة، حيث يقطن السكان في صورة تجمعات بؤرية صغيرة على مسافات متباعدة إلى حد ما؛ مما يشكل عقبة في إيصال الخدمات لهم.

3.9.1.7.6. مدى قدرة المشروع على الاستدامة

تطابقت وجهات نظر عينة الدراسة تقريبا في تقييمها لمدى قدرة المشروع على الاستدامة؛ إلا أن أحد المستجيبين قرن تلك القدرة بتسخير الإمكانيات المادية له، بالإضافة إلى توافر الإصرار على الاستمرار، ووجود الحوافز المشجعة للمتدربات؛ ويتضح من هذا التعليق، أن الدعم المالي هو أحد أسباب تفعيل المشروع في حالة استدامته؛ شاملا الحوافز التشجيعية للمتدربات، حيث أن بعضهن يقمن بإعالة أسرهن؛ مما يجعل انخراطهن بانتظام في فعاليات المشروع أمرا ثانويا إزاء تأمين معيشة أطفالهن؛ ولكن الآراء متفقة تقريبا على قدرة المشروع على الاستدامة.

3.9.1.7.7. الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع

في تقييمهم للحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع؛ ذكر المستجيبون ثلاثة عوامل: (1) أهمية استمراريته لتعميمه على باقي قرى السلطنة؛ (2) حاجة الأفراد لتعلم القراءة والكتابة؛ (3) عدم كفاية الفترة الزمنية للقضاء على الأمية؛ وأشار أحدهم إلى إمكانية استمراره بأساليب وطرق جديدة. وتبدو الآراء متطابقة؛ حيث اتفق كافة المستجيبين على الحاجة لاستمرارية المشروع كونه مهم للقضاء على الأمية، وعدم الارتداد إليها.

3.9.1.7.8. مدى الحاجة إلى تمديد المدة وتبريرها

أشارت معلومات الاستبيان، إلى أن عينة الدراسة قد رأت أن هناك حاجة إلى تمديد مدة المشروع، وقد برر المستجيبون تلك الحاجة بأن محو الأمية يفضل أن تطول لمدة عامين دراسيين، وبأن مدة المشروع غير كافية حالياً فالعام الواحد لا يكفي لمحو الأمية ولمنع الارتداد لها، وبإمكانية تطبيق فعاليات وأفكار جديدة؛ ويبدو أن هذه الآراء تؤيد ما ورد في سابعا أعلاه، كما أنها تبرز الأسباب الداعية لطلب تمديد المشروع والتي يمكن إجمالها أهمية القضاء على الأمية، وعدم الارتداد لها من قبل المستفيدين.

3.9.1.7.9. إضافات المشروع حال تنفيذه مرة أخرى

قام المستجيبون بتقييم الإضافات الممكنة للمشروع في حالة تنفيذه مرة أخرى؛ وقد تحفظ أحدهم بسبب أنه لا يمكن تحديد الإضافات إلا في ضوء التقييم النهائي بحيث يتم دراسة السلبيات لتلافيها في البرامج اللاحقة المشابهة؛ أما المستجيبان الآخران فقد أشارا إلى أهمية إدخال التقنيات الحديثة كالحاسوب، وأدوات الطهي الحديثة، وأدوات الخياطة والتصنيع؛ في حين أشار المستجيب الآخر إلى ضرورة ربط الجانب النظري بالعمل من خلال الزيارات الميدانية والرحلات التدريبية، وإلى ضرورة استغلال خامات البيئة؛ ويتضح من هذه الاستجابات أن هناك وعياً بأهمية التخطيط المبني على التغذية الراجعة من التقييم الختامي، بالإضافة إلى الاستفادة من التغذية الميدانية الراجعة من التقييم البنائي، والتي أظهرت أهمية استخدام أدوات ووسائل بيئية وحديثة لتدعيم طرق التدريس في المشروع.

3.9.1.7.10. مقترحات المشاريع المستقبلية المكتملة

اقترح المستجيبون المشاريع المستقبلية المكتملة التالية:

- فتح مكتبة عامة
- وجود أفراد لديهم الاستعداد لمساعدة الفئة المستهدفة وللعمل التطوعي
- دورات في مجال الحاسوب
- رحلات ميدانية للدارسات
- دورات في مجال الخياطة
- جوائز تشجيعية للدارسات والمتطوعات

وتدعم هذه المقترحات ما سبق وأن أبداه المستجيبون من ملاحظات وتعليقات تقييمية ذاتية، ويدل هذا على تناسق آرائهم وانسجامها.

3.9.2. منهج المهارات الحياتية

شارك في الاستجابة لاستبيانات هذا المشروع عينة مكونة من مجموعة مركزة لـ (2) من الأفراد: رئيس قسم، ونائب مدير الدائرة المختصة بوضع ومتابعة منهج المهارات الحياتية بوزارة التربية والتعليم.

3.9.2.1. بيانات المشروع

يعرض الجدول (3.5) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال بياناته.

جدول (3.5):

ردود المستجيبين حول بيانات منهج المهارات الحياتية

العنصر	البيان
اسم المشروع	منهج المهارات الحياتية
مدة المشروع	أربع سنوات فأكثر
التاريخ المخطط للبداية	العام الدراسي (1999/1998)
تاريخ البداية الفعلية	العام الدراسي (2000/1999)
التاريخ المخطط للانهاء	مستمر
تاريخ الانتهاء الفعلي	مستمر

من البيانات المدرجة أعلاه يتبين أن المشروع مستمر؛ حيث تشير الأدبيات إلى أن منهجي الصفين الثامن والتاسع الأساسيين قد تم الفراغ منهما وسيطبقان خلال العامين القادمين.

3.9.2.2. التنفيذ

يعرض الجدول (3.6) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال الإجراءات التنفيذية له.

جدول (3.6):

ردود المستجيبين حول الإجراءات التنفيذية للمشروع

العنصر	البيان
الجهات المنفذة	وزارة التربية والتعليم (المديرية العامة للمناهج- دائرة تطوير الدراسات الاجتماعية والمهارات الحياتية)
طبيعة الجهات المنفذة	حكومية
الجهات الممولة	الحكومة (وزارة المالية)
طبيعة الجهات الممولة	محلية
التغطية الجغرافية للمشروع	قومي
الموقف الحالي للمشروع	مستمر
عدد العاملين في المشروع	180 معلم ومعلمة ومشرف ومصمم منهج

الطلاب من الفتيات والفتيان	الفئة المستهدفة
(184.628) إناث، و(201.413) ذكور	عدد المستهدفين
كما هو أعلاه	عدد المستهدفين الفعالين
تعليم، وتدريب، وتزويد بالوسائل، وتوعية إعلامية	طبيعة المشروع
مدارس التعليم الأساسي (الصفوف: 1-9) ومدارس التعليم العام (الصفوف: 1+2)	موقع تنفيذ المشروع

يتبين من الجدول أعلاه، أن المشروع حكومي بشكل كامل، وأنه يهدف إلى تزويد كافة الفتيات والفتيان الملتحقين بالمدارس بالمهارات الحياتية منذ طفولتهم؛ ومن المتوقع حسب ما تشير إليه الأدبيات والخبرة الميدانية أن مناهج المهارات الحياتية سيتم تطبيقه في الصفوف (10-12)؛ وأن الوزارة في طور الإعداد لتأليف الكتب الدراسية وتصميم المواد التعليمية.

3.9.2.3 التمويل

يعرض الجدول (3.7) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال تمويله.

جدول (3.7):
ردود المستجيبين حول تمويل المشروع

العنصر	البيان
حجم التمويل الإجمالي بالدولار	(280.818.000)
حجم الصرف بالدولار	أكثر من ثلاثة ملايين
نسبة التمويل	محلي (100%)
طبيعة التمويل	أحادي

يوضح الجدول أعلاه، أن موازنة المشروع تصل إلى أكثر من (280) مليون دولار، وأن التمويل أحادي حكومي محلي صرف.

3.9.2.4 الأهداف

تشير استجابات عينة الدراسة في مجال أهداف المشروع الرئيسية والفرعية؛ إلى الأهداف الرئيسية التالية:

- يتعرف المتعلم المهن والوظائف المتاحة والمهارات المطلوبة للالتحاق بإحداها في المستقبل.
- يمتلك المتعلم القيم والاتجاهات الضرورية نحو العمل كاحترام العمل وإتقانه والسعي الدائم لتطويره.
- يعي المتعلم بمشكلات المجتمع المحلي الصحية والاجتماعية والبيئية وآثارها على الفرد والمجتمع.
- يقدر المتعلم قيمة الوقت وأهمية استثماره فيما يعود بالفائدة عليه والمجتمع.
- يكتسب المتعلم القدرة على إدارة وقته بكفاءة عالية لتنظيم مختلف الأنشطة التي يمارسها في حياته اليومية.

- يكتسب المتعلم السلوكيات الصحية للتمتع بحياة جيدة عبر الالتزام بالتغذية الصحية وإتباع شروط السلامة وتجنب التعرض لمسببات الأمراض.
- يعزز المتعلم قدراته على تنظيم عملية التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة بصورة فعالة.
- يكتسب المتعلم مهارات إدارة شؤون الأسرة بأسلوب منهجي تعاوني يحقق احتياجات أفرادها ويعزز الأواصر التي تربط فيما بينهم.
- ينمي الفرد قدراته على إقامة علاقات وطيدة مع الآخرين عبر وسائل اتصال فعالة.
- يقدر المتعلم للآخرين واحترام ثقافتهم وانتهاج أسلوب الحوار البناء سبيلا لمعالجة الخلافات.
- يدرك المتعلم آثار مشكلات المجتمع العالمي الصحية والاجتماعية والبيئية على العالم ويدعم الجهود الرامية إلى معالجتها.

في حين تتمثل الأهداف الفرعية في التالي:

- يدرك المتعلم مسؤولياته تجاه شؤون الحياة العامة في مجتمعه وبيادر للنهوض بها تعبيرا عن انتماءه لوطنه واستعداده لخدمة قضاياها والمحافظة على مكتسباته.
- يكتسب المتعلم بعض المهارات والاتجاهات اللازمة لدخول سوق العمل.
- يتحلى المتعلم بروح المسؤولية والمبادرة الفردية للإسهام في معالجة المشكلات الصحية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمع المحلي.
- ينتهج المتعلم الأسلوب العلمي في معالجة المشكلات والحكم على الأشياء.

ومن خلال استعراض الأهداف الرئيسية والفرعية المدرجة أعلاه للمشروع، يمكن ملاحظة أنها موجهة للطالب بدرجة رئيسية وهذا طبيعي كون المشروع منهجيا، كم يمكن ملاحظة أهميتها بشكل عام؛ وهي تفصل محاور المنهاج السبعة المذكورة في بند (2.4.1.1).

3.9.2.5. الإنجازات

يعرض الجدول (3.8) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال إنجازاته.

جدول (3.8):

ردود المستجيبين حول إنجازات المشروع

العنصر	البيان
التدريب	<ul style="list-style-type: none"> • تدريب فرق تدريب المعلمين على تنفيذ المنهاج على كل منهج دراسي جديد قبل تطبيقه في الميدان. • تدريب المعلمين والمعلمات في كل منطقة تعليمية على كيفية تنفيذ المنهاج قبل بداية العام الدراسي.
التوعية	<ul style="list-style-type: none"> • توعية المجتمع بأهمية مادة المهارات الحياتية عن طريق: برامج إعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية تنتجها المديرية العامة للعلاقات والإعلام التربوي التابعة للوزارة، وبالنقاش المفتوح مع مجالس الآباء والأمهات في المدارس.

وتشير الإنجازات التي أدرجت في الجدول أعلاه، إلى أن المشروع قد ركّز على عنصر التدريب بصورة كبيرة؛ نظرا لأن تنفيذ المنهاج ينبغي أن يكون دقيقا للتأكد من فاعلية التدريس من قبل المعلم والتطبيق من قبل الطالب، كما أن ارتباط المجتمع والأسرة بتنفيذ المنهاج هو أمر حيوي لنجاح تحقيق الأهداف، ولذلك كانت التوعية موجهة بالدرجة الأولى

لتوعية المجتمع بأهمية المادة وأهمية التعاون مع المدرسة في تنفيذها. وبمراجعة الجدول (3-6)، ذكر المستجيبان تزويد الوسائل كأحد نقاط طبيعة المشروع، غير أنهما لم يذكرنا شيئاً عن هذه النقطة بالتحديد في استجابتهما لسؤال لإنجازات، بالرغم من أن الملاحظة الميدانية تشير إلى أن منهج المهارات الحياتية قد تزود بالكثير من الوسائل والأجهزة التعليمية.

3.9.2.6. التقييم

أشار المستجيبون في مجال تقييم المشروع إلى أن تقييماً رسمياً قد أجري له في الفترة الواقعة بين شهري إبريل وديسمبر عام (2004)، بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وبيت خبرة أجنبي؛ واشتملت معايير التقييم على:

- تحصيل الطلاب المعرفي والقيمي
- آراء المعلمين والمشرفين وأولياء الأمور والطلاب
- فاعلية وثائق المنهاج (مصفوفة المنهاج، والكتب الدراسية)

وتعتبر هذه المقاييس جيدة لإجراء التقييم باعتبار مناسبتها لطبيعة المشروع، خاصة وأن الفئات المستفيدة من المشروع وعلى رأسها الطلاب وأولياء الأمور قد تم تعرف آرائهم. وتمثلت أهم معوقات إجراء التقييم في صعوبة تقييم الجانب الأدائي (العملي)؛ ويمكن النظر إلى هذا المعوق في مادة تقوم أساساً على تنمية المهارات العملية اليومية؛ على أنه ذو تأثير جدي على مدى دقة التقييم؛ ولذلك فإن ارتفاع تحصيل الطلاب الذي تحدث عنه المستجيبان لاحقاً في نتائج التقييم ينحصر على ما يبدو في المجالين المعرفي والانفعالي؛ وهو أمر ذكره أحدهما في توضيحه لمعايير إجراء التقييم. وتمثلت أهم نتائج التقييم في النقاط التالية:

- ارتفاع تحصيل الطلاب
- اتجاهات الفئات الأكاديمية والمجتمعية والطلابية إيجابية نحو المادة
- فاعلية وثائق المنهاج مرتفعة

3.9.2.7. التقييمات الشخصية للمشروع من قبل المستجيبين

3.9.2.7.1. نقاط قوة المشروع

في تقييمهما لنقاط قوة المشروع؛ ذكر المستجيبان: الاستفادة الكبيرة من قبل المستهدفين، وقدرة المشروع على تعزيز الانتماء للوطن لديهم، وعلى تنمية الجوانب الإنسانية والإبداعية عندهم؛ وإكسابهم مهارات شخصية جامعة (صحية، عملية، اجتماعية، دراسية)، وتعزيزه لتفاعلهم مع الثقافات الأخرى، كما ذكرنا قدرته على بناء شخصية المتعلم؛ إضافة إلى تقبل المتعلمين وأولياء الأمور لموضوعاته، كما ركز أحد المستجيبين على إعداد المشروع للمرأة لتأدية دورها في المجتمع في الجوانب الأسرية، والمهنية، والإنسانية.

3.9.2.7.2. تحديات داخلية

قام المستجيبان بتقييم التحديات الداخلية للمشروع؛ وقد اتفق كلاهما على ثلاثة تحديات: (1) قلة عدد الحصص المقررة لتنفيذ المنهاج، (2) صعوبات التمويل، و(3) ضعف التأهيل المسبق قبل الخدمة لمعلمات ومعلمي مادة المنهاج، وذلك لعدم وجود برامج

جامعية في المجالات التخصصية التي يطرحها المنهاج. ويبدو أن هذه التحديات تحد من إمكانية تطبيق المنهاج بصورة مرضية؛ حيث تفيد الملاحظة الميدانية أن المعلمين قد تم اختيارهم من خلفيات تخصصية أخرى، كالدراسات الاجتماعية، كما أن الحصص الأسبوعية للمنهاج لا تزيد عن حصة واحدة. وتعتبر هذه التحديات جدية ومهمة عند الحكم على الفاعلية الكلية للمشروع؛ خاصة وأن تنفيذ المنهاج بصورة ناجحة، يعتمد إلى درجة كبيرة على كفاءات المعلم الأكاديمية؛ وإذا أضفنا لكل ذلك، الصعوبات المالية، فإن ذلك يؤثر بصورة أكبر على هذه الفاعلية من حيث توفر المواد والوسائل والأجهزة التعليمية اللازمة لتنفيذ المهارات.

3.9.2.7.3. تحديات خارجية

وقيم المستجيبان التحديات الخارجية للمشروع، فاتفقا على أن أهمها يتمثل في العادات والتقاليد التي لا تحبذ إقبال الطلاب على بعض المهارات الأدائية، وقد فصل أحد المستجيبين ذلك باضطرار مصممي المنهاج لتخفيف جرعة بعض المهارات كمهارات الطهي لعدم تقبل المجتمع لها، لطبيعتها الأثوية، كما أشار هذا المستجيب إلى عدم اهتمام بعض الأسر بالقدر الكافي بأداء أبنائهم للأنشطة المطلوبة. ويبدو أن هذه التحديات تشكل مصدرا من مصادر عدم تفعيل تنفيذ المنهاج، بالرغم من الإيجابية التي ظهرت في نتائج التقييم. وبمعنى آخر، فإنه بالرغم من التقبل الاجتماعي للمشروع، فإن هناك آليات مقاومة إزاء هذا التغيير ينبغي الالتفات لها ومعالجتها.

3.9.2.7.4. المتغيرات التي تمثل فرصا خارجية للمشروع

رأى المستجيبان أن أهم المتغيرات التي تمثل فرصا خارجية للمشروع، تتمثل في: (1) اهتمام الدول الأخرى بهذه التجربة ورغبتها في تطبيقها؛ (2) تطوير المشروع تطور مفهوم التعليم والتعلم؛ و(3) حاجة المجتمع للشخصية النموذجية التي تتألف من: المواطن العالمي، والمنتج، والناقد البناء، والمتواصل مع الغير، والمعتمد على ذاته، والساعي إلى التطوير والإنماء، والمسايير لمقتضيات العصر. ويلاحظ أن تجربة المشروع، التي أثارت اهتمام الدول الأخرى جديرة بالدراسة من قبل تلك الدول، خاصة العربية منها، كونها من التجارب النادرة على مستوى المنطقة العربية؛ والتي يم فيها إكساب الفتاة المهارات الحياتية الضرورية لمواكبة متطلبات العصر والمستقبل.

3.9.2.7.5. التحديات الخارجية للمشروع

لم يشر المستجيبان إلى أي نوع من التحديات الخارجية، التي تؤثر بصورة غير مباشرة في المشروع.

3.9.2.7.6. مدى قدرة المشروع على الاستدامة

أشار كلا المستجيبين إلى أن مدى قدرة المشروع على الاستدامة جيدة، مما يدل على الثقة في استمراريته.

3.9.2.7.7. الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع

دعم المستجيبان النقطة السابقة بتأكيدهما الحاجة لاستمرارية المشروع مبررين هذه الحاجة: بطبيعة الحياة المعاصرة، وتتطلعات الدولة لمخرجات هذا المشروع، والتي تتمثل في الفرد ذي الشخصية النموذجية. ولربما يدل هذان المبرران على حاجة واقعية لاستمرار المشروع، نظرا للطبيعة المتغيرة لمهارات الحياة اليومية المطلوبة في عصر المعلومات والتكنولوجيا.

3.9.2.7.8. مدى الحاجة الى تمديد المدة وتبررها

يؤكد المستجيبان مدى الحاجة إلى تمديد مدة المشروع؛ ويصفها أحدهما بأنها ماسة من أجل إعداد جيل متمكن من مواجهة الحياة المعاصرة بكل متطلباته؛ في حين يصف لمستجيب الآخر هذه الحاجة بأنها مستمرة نظرا لحاجة الطلاب إلى المهارات الحياتية المختلفة، ويضيف أن المشروع يجب أن يعمم على جميع المدارس والمراحل الدراسية؛ حيث أن دليل الخبرة يشير إلى أن تطبيق منهج المهارات الحياتية يقتصر حتى الآن على المدارس التي تطبق نظام التعليم الأساسي وبعض مدارس التعليم العام.

3.9.2.7.9. إضافات المشروع حال تنفيذه مرة أخرى

عند سؤالهما عن الإضافات الممكنة للمشروع في حالة تنفيذه مرة أخرى، أكد المستجيبان على أن المشروع مستمر، وكررا ما قالاه سابقا من حيث: الحاجة لتأهيل المعلمين والمعلمات وتدريبهم، وإيجاد مصدر تمويل آخر، وإعطاء الفترة الكافية لعمليات تأليف المنهاج وتطبيقه. ويلاحظ أن هذه الإضافات حلول مباشرة للتحديات سابقة الذكر.

3.9.2.7.10. مقترحات المشاريع المستقبلية المكملة

- عن المقترحات المشاريع المستقبلية المكملة لهذا المشروع، ردّ المستجيبان بما يلي:
- إشراك الطلاب والمعلمين في تحديد المهارات التي يحتاجونها
 - إعداد خطط جيدة للتدريب والتمويل
 - فتح مراكز صيفية لتكون حلقة وصل لتطبيق وتعزيز ما يتعلمه الطالب في المهارات الحياتية
 - إيجاد معلمين متخصصين
 - فتح برنامج جامعي لإعداد وتأهيل المعلمين

وقد وجد أن هذه المقترحات تركّز على طرفي العملية التعليمية: الطالب والمعلم، من حيث التدريب والتأهيل، وإكساب المهارات وترسيخها.

3.9.3. زيادة الدخل

شارك في الاستجابة لاستبيان هذا المشروع رئيس القسم المختص بوزارة التنمية الاجتماعية فقط؛ وذلك نظرا لانتهاج المشروع، من طرف هذه الوزارة؛ وتخصيص معلوماته، وبغية الوصول إلى هذه المعلومات، التي تحتفظها سجلات هذه الدائرة.

3.9.3.1. بيانات المشروع

يعرض الجدول (3.9) أدناه ردود المستجيب في مجال بيانات المشروع.

جدول (3.9):

ردود المستجيب حول بيانات مشروع زيادة الدخل

العنصر	البيان
اسم المشروع	البرنامج الوطني لزيادة دخل الأسرة
مدة المشروع	(4) سنوات فأكثر
التاريخ المخطط للبداية	(1994)
تاريخ البداية الفعلية	-
التاريخ المخطط للانتهاء	(1999)
تاريخ الانتهاء الفعلي	(2000)، ومستمر في جهة رسمية أخرى

من البيانات المدرجة أعلاه يتبين أن المشروع قد انتهى، في هذه الوزارة على الأقل، وأنه استمر لمدة ست سنوات؛ وقد دعم هذا ما ذكره المستجيب في الجدول (3.10) أدناه.

3.9.3.2. التنفيذ

يعرض الجدول (3.10) أدناه ردود المستجيب لهذا المشروع في مجال الإجراءات التنفيذية له.

جدول (3.10):

ردود المستجيب حول الإجراءات التنفيذية للمشروع

العنصر	البيان
الجهات المنفذة	وزارة التنمية الاجتماعية
طبيعة الجهات المنفذة	حكومية
الجهات الممولة	الحكومة
طبيعة الجهات الممولة	محلية
التغطية الجغرافية للمشروع	قومي
الموقف الحالي للمشروع	انتهى
عدد العاملين في المشروع	دائرة بكادرها الوظيفي، والمعاهد الموكلة بالتدريب
الفئة المستهدفة	أغلبية الفتيات الخريجات من الثانوية العامة
عدد المستهدفين	كما ذكر أعلاه
عدد المستهدفين الفعليين	(1968) فتاة
طبيعة المشروع	تدريب
موقع تنفيذ المشروع	عدد كبير من مناطق وولايات السلطنة

يتبين من الجدول أعلاه، أن المشروع وزارى تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية، ويدار من قبل الدائرة المختصة بتنفيذه، وأن الفئة المستهدفة هم خريجات الثانوية العامة، وهو يشمل كافة أنحاء السلطنة، وأن تمويله محلي، وتشير طبيعة المشروع إلى اقتصره على التدريب؛ لتحقيق هدفه في زيادة دخل الأسرة.

3.9.3.3. التمويل

يعرض الجدول (3.11) أدناه ردود المستجيب في مجال تمويل المشروع.

جدول (3.11):

ردود المستجيب حول تمويل المشروع

العنصر	البيان
حجم التمويل الإجمالي بالدولار	حدّد من قبل الدائرة المالية بالوزارة
حجم الصرف بالدولار	مليون-(3) ملايين
نسبة التمويل	محلي (100%)
طبيعة التمويل	أحادي

يوضح الجدول أعلاه، أن موازنة المشروع تصل إلى (3) ملايين، وأن التمويل أحادي ومحلي (100%)، وهذا يظهر مقدار الأهمية، التي توليها الوزارة لمثل هذا المشروع.

3.9.3.4. الأهداف

أشار المستجيب إلى أن هدف المشروع الرئيس كان: زيادة دخل الأسر متوسطة الدخل لرفع المستوى المعيشي؛ في حين أن هدفه الفرعي هو: إكساب مهارات وقدرات فنية للفتيات غير العاملات من خريجات الثانوية العامة.

ومن خلال استعراض الهدفين الرئيس والفرعي، يمكن ملاحظة أن التدريب يعتبر هدفا ثانويا للمشروع، غير أنه يبقى المحرك لتزويد الفتيات بالقدرة زيادة دخل أسرهن.

3.9.3.5. الإنجازات

يعرض الجدول (3.12) أدناه ردود المستجيب في مجال إنجازات المشروع.

جدول (3.12):

ردود المستجيب حول إنجازات المشروع

العنصر	البيان
التدريب	تدريب عدد كبير من الفتيات والنساء العمانيات بمختلف مناطق السلطنة
التوعية	<ul style="list-style-type: none"> • توعية المجتمع بأهمية العمل بالنسبة للفتاة العمانية ومشاركتها في مسيرة البناء • توعية المجتمع بأهمية محلات الخياطة الخاصة بخريجات المشروع

تشير الإنجازات التي أدرجت في الجدول أعلاه، إلى أن المشروع يستهدف التوعية أيضا، وهو ما لم يشر إليه المستجيب سابقا (انظر جدول 3.10 أعلاه)؛ وتركز الإنجازات على الطبيعة التوعوية المصاحبة لتدريب المرأة وعملها.

3.9.3.6 التقييم

ذكر المستجيب أن لم يتم إجراء تقييم معللا ذلك بانتقال المسؤولية عن المشروع مع نهاياته لوزارة أخرى.

3.9.3.7. التقييمات الشخصية للمشروع من قبل المستجيب

يلخص الجدول (3.13) تقييم المستجيب الشخصي للمشروع.

جدول (3.13):

ردود المستجيب حول تقييمه الشخصي للمشروع

العنصر	البيان
نقاط قوة المشروع	<ul style="list-style-type: none"> • الإقبال الشديد • النتائج الممتازة للخريجات
تحديات داخلية	عدم وجود حماية لتأمين قيام الخريجات بتنفيذ مشاريع خاصة بهم
تحديات خارجية	(لم تذكر)
المتغيرات التي تمثل فرصا خارجية للمشروع	(لم تذكر)
التحديات الخارجية للمشروع	(لم تذكر)
مدى قدرة المشروع على الاستدامة	مستمر من خلال الجهة القائمة عليه حاليا
الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع	حاجة سوق العمل لكوادر وطنية عاملة في المجال
مدى الحاجة إلى تمديد المدة وتبريرها	مطلوب لحاجة سوق العمل
إضافات المشروع حال تنفيذه مرة أخرى	كل ما هو جديد في مجال التفصيل والخياطة
مقترحات المشاريع المستقبلية المكتملة	(لم تذكر)

ويظهر من البيانات المستقاة من الاستبيان، أن المشروع ما يزال مستمرا في الوزارة الأخرى، وأن استمراره مطلوب لحاجة سوق العمل للكوادر الوطنية المؤهلة؛ ويعتبر المستجيب أن عدم وجود حماية لتأمين قيام الخريجات بتنفيذ مشاريع خاصة بهم بعد تدريبهن كان بمثابة تحد داخلي؛ بينما أجمل نقاط قوة المشروع في: الإقبال الشديد عليه، والنتائج الممتازة للخريجات.

3.9.4. دورات تدريب المرأة الريفية

شارك في الاستجابة لاستبيانات هذا المشروع عينة مكونة من مجموعة مركزة لـ (4) أفراد: مدير الدائرة المختصة بتنفيذ المشروع، ورئيس القسم المختص، ومشرف، ومهندس؛ من وزارة الزراعة والثروة السمكية.

3.9.4.1. بيانات المشروع

يعرض الجدول (3.14) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال بيانات مجالاته التدريبية.

من البيانات المدرجة في هذا الجدول، يتبين أن المشروع هو عبارة عن حزمة من البرامج المختلفة ذات الجوانب التدريبية، وهي في معظمها مستمرة؛ غير أن مجال تربية نحل العسل ما يزال مستمرا حسب ما ورد في الجدول (3.14) أدناه. وتشمل عددا من المجالات التدريبية الموجهة للمرأة الريفية من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية.

2-4-9-3 التنفيذ

يعرض الجدول (3.15) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال الإجراءات التنفيذية له.

ويتبين من هذا الجدول، أن المشروع قد شاركت في تنفيذه عدة جهات حكومية، وإقليمية، ودولية، وقد تأكدت هذه المشاركة من خلال بند التمويل الذي يوضح مشاركة جميع الجهات، كما تبين المعلومات أن عدد العاملين في كل مجال تدريبي هم (20) فردا؛ وأن الفئة المستهدفة من التدريب هم خريجات الثانوية العامة من الريفيات؛ ويربو عدد المستهدفين الفعليين للمشروع في كل مجالاته على (650) فتاة ريفية، ولبرنامج تدعيم المرأة الحصة الكبرى حيث يصل عدد متدرياته (500) فتاة؛ ويلاحظ أن جميع المجالات التدريبية مستمرة عدا تدعيم المرأة الريفية، وربما يكون هذا هو السبب وراء ارتفاع عدد المتدربات فيه.

جدول (3.14):

ردود المستجيبين حول بيانات مشروع دورات تدريب المرأة الريفية

العنصر	البيان
اسم المشروع	تدريب مدربات المرأة الريفية في مجالات الإرشاد الزراعي، والإرشاد الحيواني
	تدريب مدربات المرأة الريفية في مجال تدعيم المرأة الريفية
	تدريب مدربات المرأة الريفية في مجال تربية الدواجن البياض
	تدريب مدربات المرأة الريفية في مجال تربية نحل العسل
مدة المشروع	الإرشاد الزراعي، والإرشاد الحيواني، وتربية الدواجن البياض (4) سنوات فأكثر
	تدعيم المرأة الريفية، وتربية نحل العسل سنة-سنتان
التاريخ المخطط للبداية	الإرشاد الزراعي، والإرشاد الحيواني، وتربية الدواجن البياض، وتربية نحل العسل (1999)
	تدعيم المرأة الريفية (2001)
تاريخ البداية الفعلية	الإرشاد الزراعي، والإرشاد الحيواني، وتربية الدواجن البياض، وتربية نحل العسل (2000)
	تدعيم المرأة الريفية (2001)

-	الإرشاد الزراعي، والإرشاد الحيواني، وتربية الدواجن البيضاء	التاريخ المخطط للانتهاء
(2002)	تربية نحل العسل	
-	تدعيم المرأة الريفية	
مستمر	الإرشاد الزراعي، والإرشاد الحيواني، وتربية الدواجن البيضاء	تاريخ الانتهاء الفعلي
(2003)	تربية نحل العسل، وتدعيم المرأة الريفية	

جدول (3.15):

ردود المستجيبين حول الإجراءات التنفيذية للمشروع

البيان		العنصر
وزارة الزراعة والثروة السمكية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة الأفرو آسيوية للتنمية الزراعية (ARDO)		الجهات المنفذة
حكومية، ومنظمات إقليمية ودولية		طبيعة الجهات المنفذة
وزارة الزراعة والثروة السمكية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة الأفرو آسيوية للتنمية الزراعية (ARDO)		الجهات الممولة
محلية، وإقليمية، ودولية		طبيعة الجهات الممولة
على مستوى السلطنة		التغطية الجغرافية للمشروع
مستمر	الإرشاد الزراعي، والإرشاد الحيواني، وتربية الدواجن البيضاء، وتربية نحل العسل	الموقف الحالي للمشروع
انتهى	تدعيم المرأة الريفية	
(20) في كل مجال		عدد العاملين في المشروع
المرأة الريفية من خريجات الثانوية العامة		الفئة المستهدفة
جميع من ذكروا أعلاه		عدد المستهدفين
(520) فتاة في مجال تدعيم المرأة الريفية، و(50) في مجال تربية نحل العسل، و(57) في مجال تربية الدواجن البيضاء بزيادة سنوية تبلغ (60) فتاة		عدد المستهدفين الفعليين
تعليم، وتدريب، وتقديم خدمات، وتزويد بالوسائل، وتوعية إعلامية، وتطوير البنية التحتية، وتطوير/تزويد بالأجهزة والمعلومات		طبيعة المشروع
جميع قرى ومناطق السلطنة		موقع تنفيذ المشروع

3.9.4.3. التمويل

يعرض الجدول (3.16) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال تمويله.

جدول (3.16):

ردود المستجيبين حول تمويل المشروع

العنصر	البيان
حجم التمويل الإجمالي بالدولار	تربية الدواجن البياض، وتربية نحل العسل (10.000) يزيد بمعدل (10.000) إلى (50.000) سنويا
حجم الصرف بالدولار	تدعيم المرأة الريفية، والإرشاد والإرشاد الحيواني آلاف
نسبة التمويل	تربية نحل العسل تربية الدواجن البياض الإرشاد الزراعي، والإرشاد الحيواني تدعيم المرأة الريفية
طبيعة التمويل	أحادي وثنائي حسبما ذكر أعلاه

يوضح الجدول أعلاه، أن موازنة المشروع تصل إلى مئات الآلاف؛ كما هو الحال مع الصرف عليه، ومن الملاحظ من بيانات الاستبيان، أن الدعم الحكومي والخارجي قد يكونان في بعض الحالات كاملي المبالغ بنسبة (100%) إزاء الموازنة المطلوبة لتنفيذ المجال التدريبي؛ مما يؤدي إلى توجيه أحد المبلغين إلى برنامج آخر في نفس المجال التدريبي. في حين أن نسبة التمويل الخارجية قد تزيد عن تلك المحلية.

3.9.4.4. الأهداف

أظهرت استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال أهدافه الرئيسية والفرعية، الأهداف الرئيسية التالية:

- تحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية
- تعزيز دور المرأة في المجالات الزراعية
- تطوير التكنولوجيا الملائمة للمرأة الريفية وفقا لظروفها البدنية والمعيشية وتدريبها على استخدامها واستغلالها لتقليل العبء الزراعي الشاق عليها لإنتاج منتج يلقي إقبالا في السوق
- تدريب وتعليم المرأة على استخدام أحدث التقنيات في تربية الدواجن وإنتاج البيض والبيضان
- تدريب المرأة على استخدام البيانات والمعلومات المتوفرة عن المنافذ التسويقية وأسعار المنتج
- تدعيم وتعزيز برامج تربية نحل العسل وضمان ديمومتها.

في حين أن الأهداف الفرعية، هي كالتالي:

- تقييم وتعزيز البرامج التنموية التي تنفذها الوزارة وضمان ديمومتها.
- تنمية القدرات المالية والفنية والتكنولوجية لإدارة المشاريع الزراعية واستخدام التكنولوجيا الملائمة غرس الروح الجماعية في العمل والإرشاد الجماعي لكيفية استخدام التقنيات الجديدة لصالح مزارع الأهالي والمعلومات الخاصة بالأسواق والبنوك والمؤسسات الاقتراضية.
- من خلال استعراض الأهداف الرئيسية والفرعية المدرجة في الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أهمية الأهداف الفرعية بالموازنة مع الهدف الرئيس؛ وقد اتفق أفراد العينة على تحديد الهدف الرئيس للمشروع.

ويبدو أن هناك تركيزا كبيرا في الأهداف على تمكين المرأة الريفية من استخدام البيانات والمعلومات والتكنولوجيا بعد تدريبها؛ لحل المشكلات، قد تصادفها في عملها الزراعي؛ ولكن مدى تحقق مثل هذه الأهداف على أرض الواقع قد لا يكون ملموسا في معظم الحالات بسبب ما سوف تكشف عنه المجموعة المركزة لاحقا من معوقات، ليس أقلها عدم توفر التكنولوجيا ذاتها.

3.9.4.5 الإنجازات

يعرض الجدول (3.17) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال إنجازاته.

جدول (3.17):

ردود المستجيبين حول إنجازات المشروع

العنصر	البيان
التدريب	<ul style="list-style-type: none">• تنفيذ عدد من الدورات التدريبية وورش العمل في هذا المجال لمهندسات المشروع ومشرفاته ومرشدات المرأة الريفية والعاملين في المجال ومجال استخدام التقنيات والمعلومات لصالح المشروع• إعداد عدد من الندوات والمحاضرات وورش العمل للفئة المستهدفة في استخدام التقنيات الزراعية وإدارة المزارع
التوعية	<ul style="list-style-type: none">• إعداد عدد من النشرات التوعوية

تشير الإنجازات التي أدرجت في الجدول أعلاه، إلى أن المشروع قد ركّز على عنصري التدريب والتوعية ، ويبدو واضحا أن تدريب المدربات ليس هدفا أساسيا. ويتبين من هذه المعلومات الميدانية أن هناك تباينا بين ما ذكره أفراد العينة حول طبيعة المشروع (راجع جدول 3.14) وبين إنجازاته، قد يعود للمبالغة في تشخيص طبيعته من قبل بعض أفراد العينة.

3.9.4.6 التقييم

أوضح المستجيبون في المجموعة المركزة في ردودهم حول إجراء التقييم لهذا المشروع، أن التقييم قد تم القيام به، من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة الأفرو آسيوية للتنمية الزراعية (ARDO) وهي المنظمات

المنفذة والممولة، وأن هذه الإجراءات يتم بشكل دوري كل شهر. وتشمل معايير إجراء التقييم، ما يلي:

- التقارير الدورية الشهرية ونصف السنوية والسنوية
- الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية
- استمارات استبيان مسح الدخل المالي اليومي وإنتاج الأسرة
- آلية التقييم من المستوى الأدنى (المستفيدين)، للمتوسط (المنفذين)، للأعلى (المعدين)
- المؤشرات (الأعمال الموكلة للمرأة والمستفيدين والوقت المستهلك لكل نشاط، التحكم في موارد الدخل والتكنولوجيا، المساهمة في وضع القرار واتخاذها، درجة استفادة المرأة الريفية، تغيير السلوكيات والاتجاهات وتحسن المستويات)

وتمثلت أهم نتائج التقييم: (1) الحكم بنجاح المشروع، و(2) زيادة وعي المرأة الريفية وأفراد أسرتها بشكل جيد وملحوظ في مجال استخدام التكنولوجيا والمعلومات عن طريق الصحف أو المذياع أو الانترنت. ولم يقرر المستجيبون وجود أي معوق في عملية إجراء التقييم.

ويبدو واضحاً أن المحكات التقييمية صارمة، غير أن تفاصيل النتائج لم تكن متاحة، بصورة أكبر أمام الباحث من خلال الاستبيان، وحيث أنه لا يمكن أن يعزى وعي المرأة الريفية بأهمية المذياع والصحف، في عصر الأجواء المفتوحة، لمجرد حضور دورات تدريبية من هذا القبيل، فإن نتائج التقييم تبقى غير قابلة للتثبت بحثياً.

3.9.4.7. التقييمات الشخصية للمشروع من قبل المستجيبين

3.9.4.7.1. نقاط قوة المشروع

أجمل المستجيبون في عينة الدراسة لهذا المشروع نقاط قوته، فيما يلي:

- زيادة دخل الأسر المستفيدة
- استخدام أسلوب محلي سلس للإرشاد والتعليم التقني للمزارعات والمربيات
- دراسة المناطق والقرى من النواحي الجغرافية والزراعية والتكنولوجية والنواحي الاجتماعية والسكانية
- إعطاء الأولوية للأماكن التي يتوقع نجاح المشروع فيها مما يساهم في سهولة إيجاد السوق للمعدات والآلات والمعلومات المطلوبة مشاركة المرأة وأسرتها في تحديد احتياجاتها وألوياتها من التدريب والتعليم وأنشطة المشروع وربطها بالبيئة المحلية
- زيادة محصلة العاملين في مجال تنمية المرأة الريفية في جميع المجالات عن طريق التدريب وزيادة الوعي باستخدام التكنولوجيا والمعلومات
- زيادة المحصلة العلمية والثقافية في مجالات التدريب لدى المدربات والأسر المستفيدة
- حسن استخدام الموارد والتكنولوجيا في الأنشطة اليومية

يظهر مما ذكر أعلاه، تركيز المستجيبين على الجانب العلمي، والثقافي، والتكنولوجي الذي خرجت به الفئة المستهدفة من التدريب كأحدى أهم نقاط القوة في المشروع. ولا شك أن هذا سيكون صحيحاً إذا ما انعكس بصورة تطبيقية في حياة الأسر المستهدفة؛ وهو أمر أكدته المستجيبون.

3.9.4.7.2. تحديات داخلية

في تقييمها للتحديات الداخلية للمشروع، ذكرت عينة الدراسة لهذا المشروع؛ ما يلي:

- أمية المرأة الريفية
- غلاء التكنولوجيا
- حرارة الطقس في المواسم الصيفية
- غياب التكنولوجيا الملائمة لطبيعة المرأة الريفية
- عدم وجود الحاسوب في جميع القرى لاستغلال الموارد والمعلومات

يتضح من القائمة المدرجة ضمن التحديات الداخلية، أن التركيز في استجابات البند السابق (أولاً) على التكنولوجيا، ربما يكون ادعاءً مبالغاً فيه بعض الشيء، إذ يبدو أن غالبية التحديات المعاشة ضمن المشروع متعلقة بالتكنولوجيا من حيث: غلاءها، وعدم توفرها.

3.9.4.7.3. تحديات خارجية

لم تذكر عينة الدراسة إلى أي تحدٍ خارجي للمشروع، متصل مباشرة بالمشروع.

3.9.4.7.4. المتغيرات التي تمثل فرصاً خارجية للمشروع

عند سؤال عينة الدراسة عن مدى تقييمهم لأهم المتغيرات التي تمثل فرصاً خارجية للمشروع؛ ذكر المستجيبون ما يلي:

- الاستفادة من خبرات الدول الأخرى فيما يخدم المرأة الريفية
- تنشيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي للنساء الريفيات وأسرهن في إيجاد الضمان لإتاحة الوصول للتكنولوجيا وشبكة المعلومات وتدريبهن على استخدامها
- إيصال النساء إلى الخدمات المالية والمصرفية المناسبة للاستمرار وفقاً لظروفهن مما يساهم على استدامة وتوسعة المشروع

بالرغم من الاستجابة غير الدقيقة لواقع المتغير الأول، فإنه يمكن القول بأن المتغير الثالث على وجه الخصوص، هي إحدى النقاط، التي أثبتتها الخبرة الميدانية من حيث تدريب الفتيات على الاقتراض البنكي بصورة مجدية، دعماً لهن وتدعيماً للمشروع.

3.9.4.7.5. التحديات الخارجية للمشروع

لم تذكر عينة الدراسة إلى أي تحدٍ خارجي غير مباشر للمشروع.

3.9.4.7.6. مدى قدرة المشروع على الاستدامة

أوضح المستجيبون أن قدرة المشروع على الاستدامة عالية، وقد برّر أحدهم رأيه هذا، بوجود اهتمام كبير ورغبة أكيدة من المسؤولين في الوزارة والمستفيدين (المرأة الريفية) لتنفيذ المشروع بالطرق الصحيحة والحديثة وبشكل سلس. ولا شك أن الدعم الإداري لأي مشروع هو أحد أهم مقوماته للبقاء.

3.9.4.7.7. الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع

لقد وجد المستجيبون أن هناك حاجة تستدعي استمرارية المشروع بناء على الأسباب التالية:

- الاستفادة من الأفكار الحديثة فيما يلي متطلبات المرأة الريفية
- الاستفادة كما ونوعا من المشروع لزيادة وتحسين مستوى المعيشة الأسرية
- إدخال تقنيات حديثة في التدريب والتعليم التقني

ومن الواضح، أن اتجاهها سائدا في هذا المشروع يدفع لضرورة إدخال الأفكار والتقنيات الحديثة في التدريب، لتمكين المرأة الريفية من الاستفادة القصوى من المعلومات والتكنولوجيا في عملها الزراعي.

3.9.4.7.8. مدى الحاجة إلى تمديد المدة وتبنيها

أكد المستجيبون الحاجة إلى تمديد مدة المشروع، معللين ذلك بما يلي:

- الإفادة الأسر الريفية وتحسين معيشتها
- الاستفادة من التقنيات والمعلومات في مجالات المشروع

ويبدو أن هذه الأسباب هي ذاتها التي ذكرت في البند السابق (سابقا)؛ وهذا يدل على اهتمام المستجيبين بها لما تشكله من هدف مستقبلي ينبغي السعي لتحقيقه مستقبلا فيما إذا تم تمديد المشروع.

3.9.4.7.9. إضافات المشروع حال تنفيذه مرة أخرى

في استجاباتهم للإضافات الممكنة للمشروع في حالة تنفيذه مرة أخرى، وضعت عينة الدراسة لهذا المشروع؛ الإضافات التالية:

- توفير مستلزمات للمجالات التدريبية
- أن يكون المشروع متكاملًا يتداخل فيه المستفيدون وجهات أخرى
- زيادة العاملين في المشروع حيث أنه يستهلك وقتًا وجهدا كبيرا وأعدادا كبيرة من المتدربين وبالتالي ينبغي تعزيز الكوادر في هذا المشروع
- التدريب الخارجي عن طريق استغلال شركات المعلومات والتكنولوجيا على مستوى العالم
- إعداد منهج تعليم تقني يتسم بظروف الريف والنساء العاملات في المجالات الزراعية والصناعات الحرفية وإيجاد الوسائل المناسبة لتنفيذ المنهج

يمكن إجمال هذه الإضافات في الحاجة لموارد بشرية، وتدريبية، وتجهيزية، وتعليمية أكثر؛ وبشكل عام، فإن المستجيبين يرون ضرورة تواجد ذلك كله في قالب من التنسيق، والتكامل.

3.9.4.7.10. مقترحات المشاريع المستقبلية المكتملة

لم يذكر المستجيبون أي مقترح مستقبلي مكمل للمشروع الحالي.

3.9.4.7.11.تنسيق المشروع مع عدد من الجهات

أشار المستجيب الأول إلى أنه:

"أرى من الأهمية أن تكون المشاريع التنموية الإرشادية والتعليمية والتدريبية في قطاع المرأة الريفية مشاريع متكاملة من حيث التنسيق مع جهات عدة تتداخل فيها الجهات المختلفة كمؤسسات حكومية ومنظمات خارجية كوزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الشؤون القانونية (لإرشاد المستفيدات عن حقوقهن الاجتماعية ذات الصيغة القانونية) ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية (لشرح كل ما يتعلق بأمر الفوائد المصرفية) ووزارة الصحة (لشرح الالتزامات الصحية في المنتوجات الزراعية)، ووزارة الصناعة (لشرح المقاييس والمواصفات الفنية)".

3.9.5.المشروع الخامس: دورات تدريب العمل الاجتماعي

شارك في الاستجابة لاستبيانات هذا المشروع عينة مكونة من مجموعة مركزة لـ (2) من الأفراد، وهما مديرا الدائرتين المختصتين في وزارة التنمية الاجتماعية. والمشروع مكون من مجالين تدريبيين تشرف عليهما هاتان الدائرتان.

3.9.5.1.بيانات المشروع

يعرض الجدول (3.18) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال بيانات مجاله.

جدول (3.18):

ردود المستجيبين حول بيانات دورات تدريب العمل الاجتماعي

العنصر	بيان مجال رفع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية للمرأة	بيان مجال الدورات التدريبية التخصصية في مجال الإرشاد والاستشارات الأسرية
مدة المشروع	(4) فأكثر	(4) فأكثر
التاريخ المخطط للبداية	(2003/12/6)	(2002)
تاريخ البداية الفعلية	-	(2003)
التاريخ المخطط للانتهاء	-	(2005)
تاريخ الانتهاء الفعلي	مستمر حتى (2010)	(2006)

من البيانات المدرجة أعلاه يتبين أن هناك بعض التأخر في البدء بالمشروع كما يتضح في الفرق بين التاريخ المخطط والفعلي للبدء في المجال التدريبي الإرشادي، وفي الحين الذي ينتهي فيه هذا المجال عام (2006)، فإن المجال التدريبي الاقتصادي مخطط للاستمرار حتى نهاية الخطة الخمسية السابعة القادمة عام (2010).

3.9.5.2.التنفيذ

يعرض الجدول (3.19) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال الإجراءات التنفيذية له.

جدول (3.19):
ردود المستجيبين حول الإجراءات التنفيذية للمشروع

العنصر	بيان مجال رفع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية للمرأة	بيان مجال الإرشاد والاستشارات الأسرية
الجهات المنفذة	وزارة التنمية الاجتماعية (دائرة شئون المرأة)	وزارة التنمية الاجتماعية (دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية)
طبيعة الجهات المنفذة	حكومية	حكومية
الجهات الممولة	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية
طبيعة الجهات الممولة	محلية	محلية
التغطية الجغرافية للمشروع	قومي	قومي
الموقف الحالي للمشروع	مستمر	مستمر
عدد العاملين في المشروع	(18) فردا	(6) أفراد
الفئة المستهدفة	المرأة والجمعيات الأهلية	المرأة والطفل والأسرة
عدد المستهدفين	(262) مستفيدة	(38) مستفيد من الموظفين في المجال الاجتماعي
عدد المستهدفين الفعالين	كما ذكر أعلاه	كما ذكر أعلاه
طبيعة المشروع	تدريب، وتنمية مؤسسية	تدريب
موقع تنفيذ المشروع	كافة محافظات ومناطق السلطنة	مسقط العاصمة

يتبين من الجدول أعلاه، أن المشروع حكومي صرف، وممول محليا بشكل تام، والمجالان حاليا مستمران في العمل، ويستفيد من المجال التدريبي الإرشادي مدبرو الوزارة، في حين يستفيد من المجال التدريبي الاقتصادي المرأة والجمعيات الأهلية؛ وفيما تقدم خدمات التدريب الإرشادي مركزيا في مسقط العاصمة، فإن التدريب الاقتصادي يتم تقديمه في ديوان الوزارة بمسقط بشكل أساس؛ كما أن له مراكز تدريبية مساندة في مختلف المناطق بالسلطنة.

3.9.5.3. التمويل

يعرض الجدول (3.20) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال تمويله.

جدول (3.20):

ردود المستجيبين حول تمويل المشروع

العنصر	بيان مجال رفع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية للمرأة	بيان مجال الإرشاد والاستشارات الأسرية
حجم التمويل الإجمالي بالدولار	(164.928)	(92.792)
حجم الصرف بالدولار	آلاف	آلاف
نسبة التمويل	محلي (100%)	محلي (100%)
طبيعة التمويل	أحادي	أحادي

يوضح الجدول أعلاه، أن موازنة المشروع بالآلاف، وأن المشروع أحادي ومحلي التمويل كما ذكر سابقاً.

3.9.5.4. الأهداف

عند سؤال عينة الدراسة لهذا المشروع عن مجال أهدافه الرئيسية والفرعية، تبين أن أهدافه الرئيسية كما يلي:

- رفع كفاءة المدربات في المجال الإنتاجي بالشكل الذي يتناسب ومتطلبات السوق
- تعرف كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية المصغرة والتعامل مع منافذ التسويق المختلفة
- تدريب عدد من الراغبين في العمل الإرشادي من منسوبي وزارة التنمية الاجتماعية
- تنفيذ ما يمكن من البرامج التوعوية الإنمائية والوقائية

أما أهداف المشروع الفرعية، فهي كما يلي:

- مساعدة المرأة من أسر الضمان في إقامة مشاريع إنتاجية مصغرة فردية
- إيجاد كادر مؤهل للتدريب التطوعي في المؤسسات النسوية على مستوى المناطق
- افتتاح مكاتب للإرشاد والاستشارات الأسرية بالمناطق المختلفة

وباستعراض الأهداف الرئيسية والفرعية المدرجة أعلاه، يمكن ملاحظة أهمية الأهداف الفرعية بالموازنة مع الأهداف الرئيسية. ويلاحظ أن هناك تركيز على الأهداف التدريبية بصورة أكبر عن تلك المستهدفة من قبل المشاريع السابقة، مما يؤكد الموازنة بين هذه الأهداف والأهداف التطبيقية من قبيل إعداد دراسة الجدوى وافتتاح مكاتب الإرشاد.

3.9.5.5 الإنجازات

يعرض الجدول (3.21) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال إنجازاته.

جدول (3.21):

ردود المستجيبين حول إنجازات المشروع

العنصر	البيان
التدريب	تدريب عدد (38) متدرب في المجال الاجتماعي وتأهيلهم للعمل في المجال الإرشادي والتوعوي
التوعية	رفع مستوى الوعي لدى المرأة المنتجة حيال أساليب إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية
التنمية المؤسسية	تحسين نوعية المنتج العماني الذي تنتجه المؤسسات المعنية بالمرأة بالشكل الذي يتناسب مع الواقع الحديث.

تشير الإنجازات التي أدرجت في الجدول أعلاه، إلى أن المشروع قد ركّز على عنصري التوعية والتنمية المؤسسية بجانب التدريب، وهو أمر طبيعي لمشروع يهدف إلى تطوير العمل الاجتماعي.

3.9.5.6 التقييم

تؤكد عينة الدراسة حدوث التقييم، وتشير إلى أنه أجري من قبل دائرتي شئون المرأة، والإرشاد والاستشارات الأسرية؛ بوزارة التنمية الاجتماعية؛ بتاريخ (2004/10/3) لمجال الإرشاد الأسري، و(2003/1/29) لمجال رفع الكفاءة الاقتصادية، وأن المعايير التي استخدمت كمحكات تقييمية هي:

- استبيان ورش الإرشاد (تتضمن بنوده: الوقت، العدد، نوعية التدريب، المحتوى)
- المعارض الإنتاجية
- دعوة المختصين

ويشير المستجيب للمجال التدريبي الاقتصادي إلى أن أهم معوقات إجراء التقييم، تمثلت في:

- عدم استمرارية بعض من المتدربات في مواصلة مراحل التدريب
- التفاوت في القدرات والخبرات بين المتدربات مما شكل عبئا على القائمين بعملية التدريب
- من ضمن شروط التدريب إسناد مهام تنفيذ ورش مماثلة على مستوى المناطق للمتدربات إلا أن ندرة المواد المستخدمة في عملية التدريب شكل عبئا على المعنيين بالوزارة

وتلخصت أهم نتائج التقييم للمجالين فيما يلي:

- ظهور بعض من الإبداعات الفنية في مستوى الإنتاج بصفة عامة
- تنظيم دورات الإرشاد الأسري كان جيدا
- زيادة معرفة وخبرة المتدربات بأساليب التواصل بقنوات التسويق وأساليب إعداد الجدوى الاقتصادية
- أكد غالبية المتدربين في الإرشاد الأسري رغبتهم في الاستمرار واستكمال الدورات التخصصية

تبرز الاستجابات قضية مصداقية التقييم، حيث أنه كان ذاتيا إلى حد بعيد، فقد قامت به الدائرتين المختصتين لوحدهما حسبما ذكر المستجيبون؛ وعليه، فإن التقييم الذاتي، وإن كان من أفضل أنواع التقييم الموصى بها، فإنه بحاجة إلى تدعيم من مصدر تقييمي مستقل. كما يتبين أن تصميم الورش التدريبية في المجال الاقتصادي لا يقوم على تحليل خصائص الفئة المستهدفة من حيث الخلفيات المعرفية للمتدربين وخبراتهم، مما شكل عبئا على القائمين بعملية التدريب كما ذكر أحد المستجيبين.

3.9.5.7 التقييمات الشخصية للمشروع من قبل المستجيبين

3.9.5.7.1 نقاط قوة المشروع

- تشير آراء المستجيبين إلى نقطتي القوة التالية للمشروع:
- رفع مستوى الوعي لدى المرأة المنتجة حيال أساليب إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية
 - المشروع برنامج متكامل من الدورات التدريبية التخصصية المرتبطة بالمجال الإرشادي

3.9.5.7.2 تحديات داخلية

- في تقييمهما للتحديات الداخلية للمشروع، قرّر المستجيبان ما يلي:
- عدم استمرارية بعض من المتدربات في مواصلة مراحل التدريب
 - التفاوت في القدرات والخبرات بين المتدربات مما شكل عبئا على القائمين بعملية التدريب
 - ارتباطات المتدربين المسبقة تكون سببا في تأجيل موعد الدورات التدريبية

والتحديان الأوليان هما بعينهما معوقان من معوقات إجراء التقييم، لذا قد يكون من غير المقبول استخدامهما للاستجابة لفقرتين مختلفتين من فقرات الاستبيان، غير أن الملاحظ من هذه البيانات أن أحد معوقات تفعيل التدريب هو تأثير الالتزامات والارتباطات على الاستمرارية في الحضور للتدريب؛ وهو أمر تمت ملاحظته في بعض المشاريع السابقة.

3.9.5.7.3 تحديات خارجية

لم يذكر المستجيبان أية تحديات خارجية تؤثر مباشرة في المشروع.

3.9.5.7.4 المتغيرات التي تمثل فرصا خارجية للمشروع

لم يذكر المستجيبان أية متغيرات تحت هذا البند.

3.9.5.7.5 التحديات الخارجية للمشروع

لم يذكر المستجيبان أية تحديات خارجية ذات صلة غير مباشرة بالمشروع.

3.9.5.7.6. مدى قدرة المشروع على الاستدامة

قيمت عينة الدراسة لهذا المشروع مدى قدرة المشروع على الاستدامة؛ بتأكيدا على قدرته على الاستمرار أو استمراره الفعلي.

3.9.5.7.7. الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع

قيمت عينة الدراسة لهذا المشروع الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع، بتصورها أنه مهم لرفع مستوى معيشة أسر الضمان الاجتماعي وذلك عن طريق تحويل الأسر الضمانية إلى أسر منتجة بالشكل الذي يسهم في زيادة دخلها؛ وأنه تأهيل كوادر قادرة مؤهلة في المجال الإرشادي والتوعوي.

3.9.5.7.8. مدى الحاجة إلى تمديد المدة وتبريرها

كررت عينة الدراسة لهذا المشروع في تقييمها لمدى الحاجة إلى تمديد مدة المشروع؛ نفس تصوراتها السابقة في البند (سابقا) من حيث أن تمديده مهم، لرفع مستوى معيشة أسر الضمان الاجتماعي، وحتى تكتمل الأعداد المؤهلة لإدارة مكاتب استشارات أسرية بجميع ولايات السلطنة. وتتشابه هذه المبررات مع مبررات سبق ذكرها في تبرير الحاجة لتمديد المشاريع السابقة؛ وبذلك هذا على التصور الفكري النمطي لدى عينة الدراسة في المجموعات المركزة، كما يعود جزئيا إلى تشابه الحالات المدروسة للمشاريع من حيث خصائصها العامة (كالمحتوى، والفئة المستهدفة).

3.9.5.7.9. إضافات المشروع حال تنفيذه مرة أخرى

ذكر أحد المستجيبين في الرد على سؤال حول الإضافات الممكنة للمشروع في حالة تنفيذه مرة أخرى؛ ضرورة إدخال المستجدات الحديثة التي تطرأ على أساليب التدريب وفق معطيات السوق ومتطلباته.

3.9.5.7.10. مقترحات المشاريع المستقبلية المكملة

يقترح المستجيبان المشاريع المستقبلية المكملة:

- فرز قدرات وإمكانات المتدربين
- إنشاء مباني خاصة لمكاتب الإرشاد والاستشارات الأسرية
- وضع ضوابط تضمن استمرارية المتدربة في التدريب بكافة مراحل التدريب
- تفريغ المتدربين من منسوبي الوزارة للعمل في المجال الإرشادي
- توفير الإمكانيات اللازمة لإدارة المكاتب المقترحة
- إجراء دراسة ميدانية عن الأسباب المؤدية لضعف التسويق مع وجود التدريب وكفاءة المنتج

يلاحظ الحاجة الواضحة لتوظيف الموارد البشرية، والبحثية، واللوجستية، في هذه المقترحات؛ وهي تعكس إلى حد بعيد الحلول المطلوبة للمعوقات والتحديات المعاشة في هذا المشروع.

3.9.5.7.11.تنسيق المشروع مع عدد من الجهات

أشار أحد المستجيبين تحت هذا البند إلى:

"ضرورة التنسيق مع المنظمات الداعمة لأنشطة وبرامج المرأة وذلك لإعطاء هذه المشاريع قوة أكبر إضافة إلى التنسيق مع الجهات المختصة وذلك للمساهمة في إيجاد حلول للمعوقات الواردة أعلاه".

3.9.6. المشروع السادس: تأهيل مخرجات الشهادة الثانوية العامة للتدريس بفصول محو الأمية

شارك في الاستجابة لاستبيانات هذا المشروع عينة مكونة من مجموعة مركزة لـ (3) أفراد: مدير الدائرة المختصة، و(2) مشرف على المشروع بوزارة التربية والتعليم. وقد لوحظ تطابق الاستجابات بين أفراد المجموعة المركزة إلى حد كبير.

3.9.6.1.بيانات المشروع

يعرض الجدول (3.22) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال بياناته.

جدول (3.22):

ردود المستجيبين حول بيانات مشروع تأهيل مخرجات الشهادة الثانوية العامة للتدريس بفصول محو الأمية

العنصر	البيان
اسم المشروع	الاستعانة بخريجات الشهادة الثانوية العامة للتدريس في مراكز محو الأمية
مدة المشروع	(4) سنوات فأكثر
التاريخ المخطط للبداية	-
تاريخ البداية الفعلية	العام الدراسي (2000-2001)
التاريخ المخطط للانتهاء	-
تاريخ الانتهاء الفعلي	مستمر

من البيانات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أنه مستمر، وقد بدأ منذ العام الدراسي (2000-2001).

3.9.6.2.التنفيذ

يعرض الجدول (3.23) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال الإجراءات التنفيذية له.

جدول (3.23):

ردود المستجيبين حول الإجراءات التنفيذية للمشروع

العنصر	البيان
الجهات المنفذة	وزارة التربية والتعليم
طبيعة الجهات المنفذة	حكومية
الجهات الممولة	وزارة التربية والتعليم
طبيعة الجهات الممولة	محلية
التغطية الجغرافية للمشروع	قومي
الموقف الحالي للمشروع	مستمر
عدد العاملين في المشروع	(862) خريجة ثانوية عامة
الفئة المستهدفة	المرأة، والفتيات، الفئة العمرية (15-44) سنة
عدد المستهدفين	(84.337)، تمثل 21.7% من الفئة العمرية المستهدفة للسكان
عدد المستهدفين الفعليين	(12.436) تحررن من الأمية
طبيعة المشروع	تعليم، وتدريب، وتطوير/تزويد بالأجهزة والمعلومات
موقع تنفيذ المشروع	جميع مناطق السلطنة

يتبين من الجدول أعلاه، أن المشروع حكومي بحت، وأن يدار على مستوى السلطنة من قبل وزارة التربية والتعليم تنفيذًا وتمويلًا، وأنه يستهدف في مستوى التدريب والتوظيف خريجات الثانوية العامة، وفي مستوى التنفيذ الفئة العمرية (15-44) من الفتيات والنساء الأميات؛ وأن طبيعته تتراوح بين التعليم والتدريب والتطوير.

3.9.6.3.التمويل

يعرض الجدول (3.24) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال تمويله.

جدول (3.24):

ردود المستجيبين حول تمويل المشروع

العنصر	البيان
حجم التمويل الإجمالي بالدولار	(1.230.320) سنويا
حجم الصرف بالدولار	مليون-(3) مليون
نسبة التمويل	محلي (100%)
طبيعة التمويل	أحادي

يوضح الجدول أعلاه، أن موازنة المشروع تصل إلى أكثر من مليون، وأن الصرف على المشروع يقع في بند المليون كذلك، وأنه محلي وأحادي التمويل.

3.9.6.4 الأهداف

استجابت عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال أهدافه الرئيسية والفرعية؛ بذكر الأهداف الرئيسية التالية:

- إيصال محو الأمية إلى القرى النائية التي ترتفع فيها نسبة الأمية
- إيجاد عمل مناسب لخريجات الثانوية العامة المستقرات مع ذويهن في القرى النائية

وذكرت العينة الأهداف الفرعية، كما يلي:

- الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن للبحث عن عمل
- الحد من ظاهرة الإحجام والانقطاع عن الانتظام في صفوف محو الأمية
- معالجة عزوف المعلم العماني عن العمل في محو الأمية

وباستعراض الأهداف الرئيسية والفرعية المدرجة في الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أهمية كافة الأهداف في مستوياتها الرئيس والفرعي؛ وتعالج الأهداف في حالة تحقيقها قضايا تربوية واجتماعية مهمة.

3.9.6.5 الإنجازات

يعرض الجدول (3.25) أدناه استجابات عينة الدراسة لهذا المشروع في مجال إنجازاته.

جدول (3.25):

ردود المستجيبين حول إنجازات المشروع

العنصر	البيان
التدريب	تنظيم دورات تدريبية أساسية لخريجات الشهادة الثانوية حسب حاجة كل منطقة
التوعية	برامج مساندة في مجالات: الصحة، الطفولة، البيئة؛ في شكل حصص داخل الصفوف، محاضرات عامة لكل النساء في الحي أو القرية
أخرى	زيارات ميدانية للمشرفين، وتنظيم دورات تنشيطية للمعلمات

تشير الإنجازات التي أدرجت في الجدول أعلاه، إلى أن المشروع قد ركّز على عدة عناصر توعوية في سبيله لتنمية الجانب التعليمي للفئة المستهدفة، حيث قام بتنفيذ برامج مساندة؛ بالإضافة إلى المتابعة الميدانية.

3.9.6.6 التقييم

يشير المستجيبون إلى إجراء تقييم للمشروع قامت به دائرة محو الأمية والتربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم خلال شهر ديسمبر (2001) أي بنهاية العام الأول للمشروع؛ وكانت معايير إجراء التقييم تستند إلى:

- المردود الكمي للدارسات بالفصول مقارنة بما كنّ عليه قبل بدء المشروع
- أداء المعلمات خريجات الشهادة الثانوية بعد التدريب

- الصعوبات والمشكلات التي واجهت المعلمات من خريجات الشهادة الثانوية
- تأثير المشروع في البيئة

وكانت حداثة عهد المعلمات خريجات الشهادة الثانوية بالتدريس أهم معوق في إجراء التقييم؛ وتمثلت أهم نتائج تقييم المشروع في:

- إيجاد معلم متفرغ وراغب في عمل محو الأمية
- التقدير الذاتي لخريجة الشهادة الثانوية إذ أصبحت عضوا مفيدا لنفسها ومجتمعها مما زاد من قناعتها بالاستقرار في قريتها
- القضاء على الظواهر السلبية التي رافقت عمل محو الأمية كالإحجام والانقطاع
- إيجاد حالة من الوعي بأهمية التعليم بين الريفيات

وبالرغم من أن النتائج على جانب كبير من الأهمية، فإن التقييم الذاتي يبقى غير كاف للتحقق من فاعلية التقييم ومعياريته. ويلاحظ أن المستجيبون رأوا أن المشروع كانت له مردودات إيجابية على الفئات المستهدفة والعاملة في المشروع.

3.9.6.7. التقييمات الشخصية للمشروع من قبل المستجيبين

3.9.6.7.1. نقاط قوة المشروع

وضع المستجيبون نقاط القوة التالية للمشروع:

- زاد من أعداد النساء المتقدمات للدراسة لزوال كل المعوقات التي حالت دون التحاقهن في السابق (مثل: عدم وجود مدرسة، أو بعدها المكاني)
- إيجاد معلمة متفرغة وراغبة في العمل
- المشروع له تأثيره في التوسع الذي شهدته المناطق النائية في مجال محو الأمية لوجود هؤلاء الخريجات بتلك المناطق
- أسهم المشروع وبشكل مباشر في زيادة الأعداد الملتحقة بالتدريس وزيادة الشعب المعتمدة تبعا لذلك
- وفر المشروع أعدادا من المعلمات المؤهلات سيكون لهن أثر إيجابي في تطبيق مشروع تخفيض الأمية في السلطنة
- يعزز المشروع القناعة بدور المعلمة في خدمة أسرته ومجتمعها المحلي
- يرتقي المشروع بمستوى الدارسات من خلال التعليم لتعزيز دورهن في التنمية الاجتماعية للأسرة والمجتمع

تؤكد هذه النقاط على أن المشروع حيوي وذو مردود إيجابي واضح للمعلم والمتعلم كما عبر عن ذلك أحد المستجيبين ملخصا أغلب النقاط السابقة الذكر.

3.9.6.7.2. تحديات داخلية

ذكر أحد المستجيبين التحديات الداخلية التالية:

- قصر فترة التدريب للمعلمات الخريجات
- عدم وجود دورات تشييطية منتظمة للمعلمات
- قلة المتابعة للعمل ميدانيا لظروف بعض الأقسام
- صعوبات النقل
- قلة الكادر المشرف على المتابعة الميدانية

ويتبين أن الصعوبات الإدارية في هذا المشروع واضحة؛ مما قد يحد بصورة جدية من تحقيق المشروع لأهدافه.

3.9.6.7.3. تحديات خارجية

لم يذكر المستجيبون أية تحديات خارجية ذات صلة مباشرة بالمشروع.

3.9.6.7.4. المتغيرات التي تمثل فرصا خارجية للمشروع

لم يذكر المستجيبون أية متغيرات تحت هذا البند.

3.9.6.7.5. التحديات الخارجية للمشروع

لم يذكر المستجيبون تحديات خارجية غير مباشرة تحت هذا البند.

3.9.6.7.6. مدى قدرة المشروع على الاستدامة

لم يتعرض المستجيبون لمدى قدرة المشروع على الاستدامة تحت هذا البند.

3.9.6.7.7. الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع

لم يتعرض المستجيبون للحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع تحت هذا البند.

3.9.6.7.8. مدى الحاجة إلى تمديد المدة وتبريرها

ردّ المستجيبون على سؤال حول مدى الحاجة لتمديد مدة المشروع ومبرراتها؛ بموافقتهم على وجود تلك الحاجة، للأسباب التالية:

- أن المشروع مرتبط بالقضاء على الأمية إلى حد بعيد
- لقد تم إعداد مشروع يتضمن تمديد نشاط محو الأمية إلى ثلاث سنوات بدلا من سنتين وذلك لضمان عدم ارتداد المتحررين من الأمية إليها مرة أخرى؛ وهذا المشروع قيد الدراسة

يتضح من هذه الاستجابات، أن المشروع مستمر فعلا وأن هناك دراسات جادة لتمديده وتمديد نشاط محو الأمية بشكل عام.

3.9.6.7.9. إضافات المشروع حال تنفيذه مرة أخرى

لم يتعرض المستجيبون لأية إضافات تحت هذا البند.

3.9.6.7.10. مقترحات المشاريع المستقبلية المكتملة

لم يتعرض المستجيبون لأية مقترحات تحت هذا البند.

3.9.6.7.11.تنسيق المشروع مع عدد من الجهات

أشار اثنان من المستجيبين إلى أنه:

"لا بد من مشاركة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في نشاط محو الأمية لكونه نشاط مجتمعي ومردوده يعم على المجتمع بأسره. وتكون مجالات التنسيق في صورة توفير دعم مالي وعيني وتوفير أماكن للدراسة، وسن قوانين تسمح للأميين العاملين في المؤسسات الدراسة خلال ساعات العمل".

3.10.مناقشة البيانات

بصفة عامة، يتضح أن مشاريع السلطنة التعليمية الموجهة للمرأة، تعتمد في معظمها على التمويل والتنفيذ الحكومي؛ ويلاحظ أنه بالرغم من الضمانة التي من الممكن أن يوفرها الدعم الإداري والمالي للمشاريع في حالة الدعم الحكومي أو الإقليمي، فإن القطاعات الأهلية ينبغي أن تشارك لدفع المشاريع لتكون أكثر كفاءة؛ وقد أشار إلى ذلك عدد من عينة المجموعات المركزة للدراسة. ولوحظ أن المشاريع تخدم في غالبيتها جميع مناطق السلطنة؛ وتشترك معظم المشاريع في طبيعتها التدريبية والتوعوية؛ وتتراوح مبالغ التمويل المخصصة للمشاريع بين الآلاف والملايين. وبالرغم من وجود بعض المشاريع ذات الصبغة الدولية والإقليمية، فلم يتم تزويد أية أرقام لها من قبل المستجيبين؛ وبدل هذا على ضرورة إيجاد آليات إدارية تنظيمية للتعامل مع المشاريع الدولية والداخلية. وتفاوتت المشاريع المدروسة بين حصولها على تقييم ذاتي وخارجي، مع وجود معوقات ثقافية واجتماعية تحد من فاعلية إجراءه. ويبدو أن المشاريع التربوية (مثل: المشروع السادس) أكثر تحديدا وتركيزا، وربما يعود هذا لتصميمها التعليمي الجيد، رغم احتياجها للتقييم الخارجي بصورة أكبر من مشاريع اجتماعية واقتصادية تخص المرأة.

وفي ضوء الحالات المدروسة؛ يمكن الحكم بصورة إيجابية على المشروع الأول، وعلى نجاحه، في تحقيق أهدافه، وينبغي في حالة تنبيه مرة أخرى التنبيه للتحديات التي واجهها، خاصة المتعلقة منها بالدعم المالي وآليات التوعية والتعاون، والمشكلات الاجتماعية التي أشارت إليها الأدبيات؛ مثل ظاهرة التسرب من فصول محو الأمية (UNESCO, 2005؛ Ministry of Education and UNICEF, 1999). والأخذ بعين الاعتبار بمقترحات وآراء المستجيبين في هذا السياق.

في حين أن الحكم على نجاح المشروع الثاني، يبقى مرتبطا بتوفر الشروط الضرورية لتأكيد هذا النجاح؛ والمتمثلة في تحقيق أهداف المشروع، ويبدو أن عددا من الجوانب الأكاديمية والتطبيقية والتدريبية والتجهيزية في عملية تطبيق مشروع منهاج المهارات الحياتية ما يزال في مرحلة التخطيط، وبعضها في طور الطموحات؛ إلا أن ذلك لا يعني التقليل من إيجابية المشروع الثاني بصورة عامة كخطوة متقدمة مهمة في عالم تربية اليوم.

ويتضح مما ذكر عن دراسة حالة المشروع الثالث، أن المشروع، لاقى بشكل عام، قبولا من قبل الفئة المستهدفة؛ غير أن الحكم على فاعليته، ومدى تحقيقه لأهدافه، قد لا يكون سهلا، بالنظر إلى قلة البيانات المتوفرة؛ إضافة لعدم وجود محكات تقييمية داعمة؛

بالرغم من حقيقة أن حجم الصرف على هذا المشروع كان ضخماً؛ مما يعطي مؤشراً على أنه أحد المشاريع الكبيرة التي تبنتها وزارة التنمية الاجتماعية. وبعد دراسة الحالات المعروضة في المشروع الرابع بمجالاته التدريبية، يمكن الحكم عليه بأنه بالرغم من نجاحه المبدئي كما يبدو، فإنه ما يزال في حاجة إلى التطوير والبلورة، وإلى التكنولوجيا، والتكامل مع جهات أخرى ليتمكن تفعيل نجاحه، وإيصاله إلى مستوى الفاعلية.

وبناء على المعلومات التي أبرزتها دراسة حالة المشروع الخامس، يعتبر هذا المشروع ناجحاً، من حيث خبرات وكفاءات المشرفين عليه، كما يتضح من الملاحظة الميدانية التي دلت على أن هؤلاء من الأكاديميين والخبراء؛ غير أنه في حاجة لمزيد من التقييم وتوظيف الحلول المقترحة أعلاه، لكي يؤكد مدى فاعليته.

وبناء على ما ورد أعلاه في الحالة المدروسة للمشروع، يلاحظ بأن المشروع يفيد المرأة من ناحية التأهيل والتوظيف؛ كما يفيد من ناحية محو الأمية في التنفيذ، وهو بهذا مشروع متعدد الأوجه لصالح المرأة، ويلاحظ أن عدداً من المشاريع المدروسة تستهدف خريجات الثانوية العامة غير العاملات، وهي ظاهرة تكرر في عدد منها؛ وتعزى هذه الظاهرة إلى أن الفتيات، على العكس من الفتيان، بعد تخرجهن بمعدلات لا تؤهلن للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ولا للالتحاق بالأعمال لاحتياجهن للكفاءة العلمية، مما يؤدي إلى جلوس الكثير منهن عاطلات عن العمل في المنزل؛ لذا من الواضح، أن خطط الدولة في استهدافهن بالتدريب وتعزيز دورهن في مجتمعاتهن قد أصبحت واقفاً، وجعلت منهن عضوات منتجات؛ وهذا يشكل قدرة على مواجهة أحد التحديات الاجتماعية التي تشير إليها الأدبيات (Al Marjan, 2004). على أن الحكم على مدى تحقيق هذا المشروع لأهدافه يتوقف على النتائج الميدانية الواقعية، وينبغي قياس هذه النتائج من قبل هيئة تقييمية مستقلة، وبالرغم من هذا؛ فإن المشروع بمعايير تقييمه الذاتية يعتبر ناجحاً ومهماً في مجال محو الأمية.

3.11. الخلاصة العامة للمشاريع المدروسة: الإجابة على السؤال البحثي الثاني

في سعيها للإجابة على السؤال البحثي الثاني، والذي نصه: "ما مدى فاعلية هذه المشاريع التعليمية من حيث:

- الأهداف التي حققتها؟
- الأهداف التي فشلت في إنجازها؟
- محفزات ومعوقات تنفيذها؟

قامت الدراسة حتى الآن، باستعراض وتحليل ومناقشة البيانات المتعلقة بالمشاريع التعليمية الستة التي تم اختيارها بناء للمعايير الموضوعية؛ لاكتشاف مدى تحقيقها للأهداف، و/أو فشلها في ذلك، والمحفزات أو المعوقات التي تقف وراء نجاحها وفشلها، والدروس المستفادة من ذلك.

ويصنف الموسوي (2004: 160-162) عوامل الفاعلية على المستوى البحثي إلى ثلاثة أصناف: الأول منها: "العوامل القبلية الضرورية" (necessary pre-condition factors)، والثاني منها: "الأسباب الكفائية" (sufficient causes)، والثالث منها: "العوامل السلبية" (negative factors). فالعوامل، التي يتم تجاهلها أو نفيها تعرف بالعوامل السلبية؛ وهي

على سبيل المثال "ابتعاد البرامج والمشاريع عن المقومات الأكاديمية في تصميمها"، ومثل هذه العوامل تؤثر سلباً على فاعلية المشاريع لذا لزم تجنبها من أجل زيادة الفاعلية. أما "العوامل القبلية الضرورية" فهي العوامل، التي بغيابها قد لا تتمكن البرامج والمشاريع من البقاء وينبغي أن تكون هذه العوامل موجودة في كل المشاريع؛ ومن تلك العوامل الموارد الأساسية مثل: الموظفين، والمعدات والإدارة، وكلها شروط مسبقة وضرورية كحد أدنى لنجاح أي مشروع. أما "الأسباب الكفائية" فهي تلك العوامل، التي، إذا وجدت، قد تضمن بالضرورة نجاح المشاريع أو البرامج، وذلك بأن تعطيها فرصة أكبر للنجاح، كما أنها تجعل المشاريع مختلفة بعضها عن بعض في الفاعلية، ومن ذلك إجراء التقييم المستمر الذاتي والخارجي لنتائج البرامج أو المشاريع.

وبتطبيق هذه العوامل على المشاريع المبحوثة، نجد أنها تتصف بتواجد العوامل القبلية الضرورية؛ كالعاملين، والموارد المالية، في حين أن بعضها يلزمه تجنب بعض العوامل السلبية مثل: "عدم توافر منهج تعليمي للمشروع" (كما هي الحال في مشروع دورات تدريب المرأة الريفية)، و"عدم تحليل خصائص المتعلمين" (كما هو الحال في دورات تدريب العمل الاجتماعي)؛ بينما يفتقر بعضها إلى الأسباب الكفائية التي تضمن استمرار نجاحها وبقائها مثل: إجراء التقييم المستمر الذاتي والخارجي (كما هو الحال في بعض المشاريع).

لذلك، فإنه يمكن الحكم على كافة المشاريع المدروسة بالنجاح والكفاءة في أداء عملها بحيث أدى ذلك إلى تحقيق بعض أهدافها نتيجة وجود المحفزات المالية والبشرية والتجهيزية، وعدم تحقيق البعض الآخر نتيجة وجود بعض المعوقات الاجتماعية واللوجستية والتقييمية، إلا أن امتلاكها لخاصية الفاعلية حسب العوامل الثلاثة المذكورة أعلاه بحيث يمكنها المحافظة على هذا النجاح وتعزيزه مرهون بقدرة مخططيها على نفي العوامل السلبية عنها وتوفير العوامل الكفائية لها بصورة تضمن بقاءها واستمرارها وتطورها النوعي؛ خاصة للمشاريع المستمرة منها.

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت على السؤال البحثي الثاني.

4. النتائج والتوصيات

4.1. تمهيد

لقد هدفت الدراسة إلى تقصي قطاعات المشاريع التالية التي تمت أو جاري العمل بها في مجال التعليم بسلطنة عمان: محو أمية الإناث، وظاهرة التسرب في المدارس، وتنمية المهارات الحياتية للمرأة، ومحو أميتها التقنية، والتعليم المستمر المقدم لها؛ وذلك بغرض توفير معلومات محددة وشاملة حول تلك القطاعات.

حتى الآن، قامت الدراسة بالإجابة على السؤالين البحثيين الأول والثاني وذلك من خلال تحليل محتوى الأدبيات لتعرف المشاريع التعليمية التي تمت أو جاري العمل بها في القطاعات المذكورة أعلاه بسلطنة عمان؛ ضمن المعايير الموضوعية، كما درست مدى فاعليتها. وسيجيب الفصل الرابع والأخير عن بقية الأسئلة البحثية؛ نظراً لطبيعتها كجزء من نتائج الدراسة وتوصياتها.

4.2. نتائج الدراسة

- تم في هذه الدراسة، من خلال إتباع المنهج النوعي التقويمي وباستخدام أدوات بحثية مثل: تحليل المحتوى، واستبيان للآراء، والمجموعات المركزة، وإجراء المقابلات، التوصل للنتائج التالية فيما يتعلق بقطاعات المشاريع المشار إليها أعلاه:
- توجد مشاريع قائمة في كل القطاعات، إلا قطاع "ظاهرة التسرب من المدارس" بالنسبة للفتيات؛ فلا تشكل ظاهرة، فضلا عن وجود مشاريع خاصة لمعالجتها.
- تم استعراض ودراسة أدبيات قطاعات المشاريع؛ وتم انتقاء بعضها حسب المعايير الموضوعية للدراسة الميدانية؛ واستثناء قطاع "محو الأمية التقنية" للمرأة لتشابه التجربة مع تجارب بعض الدول العربية الأخرى.
 - تمتاز كافة المشاريع المدروسة بالنجاح والكفاءة في أداء عملها، إلا أن امتلاكها لخاصية الفاعلية يحتاج إلى جهود أخرى لضمان بقاء المشاريع واستمرارها وتطورها النوعي.
 - بعد تطبيق أدوات الدراسة الأربع على المشاريع المنتقاة حسب المعايير الموضوعية، تم استنتاج ما يلي:
 - تخدم المشاريع في غالبيتها جميع مناطق السلطنة.
 - تشترك معظم المشاريع في طبيعتها التدريبية والتوعوية.
 - تتراوح مبالغ التمويل المخصصة للمشاريع بين الآلاف والملايين.
 - أنها تعتمد في معظمها على التمويل والتنفيذ الحكومي.
 - تفاوتت المشاريع المدروسة بين حصولها على تقييم ذاتي وخارجي.
 - أن المشاريع التربوية أكثر تحديدا وتركيزا.
 - بالرغم من وجود بعض المشاريع ذات الصبغة الدولية والإقليمية، فلم يتم تزويد أية أرقام لها من قبل المستجيبين.
 - تستهدف عدد من المشاريع خريجات الثانوية العامة غير العاملات، وهي ظاهرة تكررت في عدد منها؛ ومن الواضح، أن خطط الدولة في استهدافهن بالتدريب وتعزيز دورهن في مجتمعاتهن قد أصبحت واقعا، وجعلت منهن عضوات منتجات.
 - زيادة فرص الفتيات خريجات الثانوية العامة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

4.3. توصيات الدراسة

4.3.1. التوصيات التفعيلية

- توصي الدراسة الحالية بما يلي:
- توسيع طبيعة المشاريع الحالية والمستقبلية لتشمل مجالات أخرى غير المجالات التدريبية والتوعوية.
 - مشاركة القطاعات الأهلية لدفع المشاريع لتكون أكثر كفاءة.
 - التنسيق والتعاون بصورة أكبر بين الجهات الحكومية المختصة وغيرها من الجهات ذات الصلة بالمشاريع خدمة للفئات المستهدفة.
 - وضع مناهج مصممة تربويا للمشاريع المختلفة، ذات الصبغة التدريبية.
 - حصول المشاريع على تقييم ذاتي وخارجي مستمر لضمان فاعليتها، وبقائها، واستمرارها وتطورها النوعي.
 - القضاء على التحديات الداخلية والخارجية في المشاريع المدروسة.

- التنظيم الإداري بصورة أكبر للمشاريع من حيث: عمليات التقييم والتصنيف والحفظ.
- زيادة استهداف خريجات الثانوية العامة غير العاملات؛ لكونه يعتبر معالجة لقضية اجتماعية.

4.3.2. التوصيات البحثية

- في المجال البحثي، توصي الدراسة بإجراء بحثين حول:
- مشكلات انتظام الدراسة بفصول محو الأمية وتعليم الكبار.
 - التحقق من مدى وجود ظاهرتي "التسرب من المدارس" بالنسبة للفتيات، من عدمها بصورة موضوعية.

4.3.3. التوصيات التطبيقية

4.3.3.1. القضايا النسوية التعليمية الرئيسية

الإجابة على السؤال البحثي الثالث:

للإجابة على السؤال البحثي الرابع، والذي نصه: "ما القضايا النسوية التعليمية الأولى بالمواجهة في سلطنة عمان؟"؛ وجدت الدراسة القضايا الثلاث التالية، حسب ترتيبها في الأهمية:

- القضية الأولى: تكثيف جهود محو الأمية الأبجدية لدى النساء الريفيات
- القضية الثاني: بحث زيادة فرص التعليم العالي لخريجات الثانوية العامة
- القضية الثالثة: افتتاح مكاتب وعيادات التدريب والإرشاد النفسي والاجتماعي

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت على السؤال البحثي الثالث.

4.3.3.2. قطاعات المرأة التعليمية التي يجب أن تستهدف بالمشاريع المستقبلية

الإجابة على السؤال البحثي الرابع:

للإجابة على السؤال البحثي الرابع، والذي نصه: "ما قطاعات المرأة التعليمية التي يجب أن تستهدف بالمشاريع المستقبلية؟"، فقد استنتجت الدراسة القطاعات التالية:

- قطاع تعليم المرأة في الريف والبدو
- قطاع تثقيف المرأة حضارياً وتقنياً

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت على السؤال البحثي الرابع.

4.3.3.3. مجالات التنسيق والتعاون بين السلطنة وبين الأقطار العربية

الإجابة على السؤال البحثي الخامس:

للإجابة على السؤال البحثي الرابع، والذي نصه: ما مجالات التنسيق والتعاون بين الجهات

المختلفة في السلطنة من أجل النهوض بالمرأة وبين الأقطار العربية؟"؛ وجدت الدراسة المجالات التالية:

- تنظيم الندوات، والمشاعل، وحلقات النقاش، والمعارض حول المشاريع القائمة في السلطنة والأقطار العربية الأخرى، خاصة المشاريع المتميزة (مثل: منهاج المهارات الحياتية في السلطنة) للاستفادة التبادلية منها.
- تقديم منح وتمويل تدريب القيادات النسائية التعليمية العمانية العليا والوسطى بالمؤسسات التعليمية في الأقطار العربية المتقدمة في هذا المجال.
- تبادل الخبرات البحثية المرتبطة بالمشاريع التعليمية بين المؤسسات النسوية في السلطنة والأقطار العربية.
- توظيف إمكانات التكنولوجيا الحديثة في التواصل مع المؤسسات النسوية في السلطنة والأقطار العربية الأخرى.

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت على السؤال البحثي الخامس.

4.4. صعوبات الدراسة

الإجابة على السؤال البحثي السادس:

للإجابة على السؤال البحثي السادس، والذي نصه: "ما المشكلات التي واجهتها هذه الدراسة المسحية -إن وجدت-؟"؛ فإن الملاحظة الميدانية أثبتت أن كافة المؤسسات المشاركة في الدراسة قد أبدت تعاوناً متميزاً؛ إلا أن فريق البحث قد صادف بعض الصعوبات التي ينبغي مراعاتها عند إجراء بحوث مستقبلية مماثلة:

- قلة الوقت المتاح للقيام بإجراء مسح من هذا القبيل على المستوى الوطني.
- هناك مشاريع تعليمية كان من الممكن دراستها بشكل أكبر لولا بعض مظاهر الروتين، التي تفاوتت بين التحفظ أحياناً، والتردد أحياناً أخرى.
- أدى تكرار طلب فرق الدراسات المسحية الأربع للمنظمة (التعليم، والاقتصاد، والصحة، والإعلام) من نفس الأشخاص ملأ الاستبيانات المتشابهة إلى تعبير هؤلاء الأشخاص عن انزعاجهم.

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت على السؤال البحثي السادس.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

1. السلطنة تشارك في الاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية. جريدة الوطن العمانية، 1/8/2005 <http://www.alwatan.com/graphics/2005/01Jan/8.1/dailyhtml/local.html>
2. الموسوي، علي شرف. معايير فاعلية مراكز تقنيات ومصادر التعلم، مسقط: جامعة السلطان قابوس، مركز الدراسات العمانية، 2004.
3. جامعة السلطان قابوس. **الكتاب الإحصائي السنوي**. مسقط: مطبعة جامعة السلطان قابوس، 2004.
4. شركة شل العمانية. **مشروع انطلاقة**، 2005: http://www.shell.com/home/Framework?siteId=sro-ar&FC2=/sro-ar/html/iwgen/leftnavs/zzz_lhn6_5_0.html&FC3=/sro-

ar/html/iwgen/society_environment/social_investment_projects/intilaaqah/intilaaqah_march12.html

5. مقابلة مع مسئول بدائرة المرأة الريفية بوزارة الزراعة والثروة السمكية ، مسقط:ديوان عام الوزارة ، 2005/4/10.
6. مقابلة مع مسئول بدائرة المهارات الحياتية بوزارة التربية والتعليم ، مسقط: المديرية العامة للمناهج ، 2005/3/22.
7. مقابلة مع مسئول بدائرة شئون المرأة بوزارة التنمية الاجتماعية ، مسقط:ديوان عام الوزارة ، 2005/2/25 .
8. مقابلة مع مسئول بمعهد الإدارة العامة . مسقط: مبنى المعهد، 2005/2/29.
9. مقابلة مع مسئول بوزارة الأوقاف والشئون الدينية .مسقط: ديوان عام الوزارة، 2005/2/12.
10. مقابلة مع مسئول بوزارة القوى العاملة . مسقط:ديوان عام الوزارة، 2005/2/6.
11. مقابلة مع وزير التربية والتعليم . جريدة عمان . 2004/7/25
<http://66.79.187.153/eduforums/showthread.php?t=8441>
12. وزارة الإعلام. **عمان 2004**. 2005:
<http://www.omanet.om/arabic/home.asp>
13. وزارة التربية والتعليم. **القرية المتعلمة لمحو الأمية الأبجدية والحضارية**، الرستاق: المديرية العامة للتربية والتعليم لمنطقة الباطنة- جنوب، 2005.
14. وزارة التربية والتعليم. **تجربة وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في مجال تقنيات المعلومات**. وثائق دائرة مناهج العلوم والحاسوب. مسقط: وزارة التربية والتعليم ، المديرية العامة للمناهج، 2004.
15. وزارة التربية والتعليم. **منهاج المهارات الحياتية في سلطنة عمان** . مسقط: دائرة الدراسات الاجتماعية والمهارات الحياتية، المديرية العامة للمناهج، 2004.
16. وزارة التنمية الاجتماعية. **إنجازات المرأة العمانية: تقرير من قمة إلى قمة (قمة المرأة العربية الثانية إلى قمة المرأة العربية الثالثة**، مسقط:دائرة شئون المرأة، المديرية العامة لشئون المرأة والطفل، 2004.
17. وزارة التنمية الاجتماعية. **برنامج الدورات التخصصية**، مسقط:دائرة التوعية والإرشاد الأسري، 2005.
18. وزارة التنمية الاجتماعية. **تقرير السلطنة حول وضع المرأة العمانية على ضوء الاستبيان المعني بتنفيذ منهاج بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)**. مسقط: دائرة شئون المرأة، المديرية العامة لشئون المرأة والطفل، 2003.
19. وزارة التنمية الاجتماعية. **تقرير المرأة العمانية والإنجازات**. مسقط : دائرة شئون المرأة، المديرية العامة لشئون المرأة والطفل، 2003.
20. وزارة الصحة. **خريجو دبلوم التمريض الصحي التخصصي**، 2005:
<http://www.moh.gov.om/students.htm>
21. وزارة القوى العاملة. **التدريب المهني**، 2005 :
<http://www.manpower.gov.om/vocationaltraining.asp>
22. وزارة القوى العاملة. **برنامج سند**، 2005:
<http://www.manpower.gov.om/sanad.asp>

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Al Marjan, H. Educational Challenges and Omanization, **Daily Oman Observer**,10/8/2004,http://www.newsbriefsoman.info/features/education_challenge.htm
2. Anderson, G. **Fundamentals of Educational Research**. UK:The Falmer, 1990.
3. College of Banking and Financial Studies. **Women as Leaders**, Muscat : CBFS documents,2005.
4. Ministry of Development and UNECF. **A Statistical Profile of Omani Women**, Muscat :UNECF Office ,1996.
5. Ministry of Education and UNICEF. **Education For All: Year 2000 Oman Assessment Report**,<http://www2.unesco.org/wef/countryreports/oman/contents.html>
6. Ministry of Manpower and UNECF. **Status of Women in the Sultanate of Oman**. Muscat: International Printing Press , 2001.
7. Ministry of Social Development. Information Paper on The Arab Meeting for Planning a Unified Arab Program Based on The Platform for Action Issued by The Fourth World Conference on Women. Amman, Jordan: <http://www.un.org/womenwatch/daw/country/national/omannap.htm>
8. Patton, M. **How to Use Qualitative Methods in Education**, UK:Sage, 1987.
9. UNESCO. **Literacy Exchange: World Resources on Literacy- Oman**. UNESCO Institute for Education Documentation Centre, Hamburg, Germany , 2005 :<http://www.rrz.uni-hamburg.de/UNESCO-UIE/literacyexchange/oman/oman.htm>